22 يناير
2022

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

7 سنوات من الإنجازات

التنمية البشرية

قطاع التعليم الأساسي والفني

7 سنوات من الإنجازات

التنمية البشرية

قطاع التعليم الأساسي والفني

عن المركز

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصـــري

شهد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري -منذ نشأته عام 1985- عدة تحوُّلات؛ ليُواكب التغيرات التي مرَّ بها المجتمع المصري. فقد اختص في مرحلته الأولى (1985-1999) بتطوير البنية المعلوماتية في مصر. ثم كان إنشاء وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام (1999) نقطة تحوُّل رئيسة في مسيرته؛ ليُؤدي دوره كمُؤسسة فكر (Think Tank) تدعم جهود مُتخذ القرار في شتى مجالات التنمية.

ومنذ ذلك الحين، يتبنَّى المركز رؤية مفادها أن يكون المركز الأكثر تميزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بنَّاء، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعَدُّ غاية التنمية وهدفها الأسمى؛ الأمر الذي يؤهله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وتعزيز كفاءة جهود التنمية وفعاليتها، وترسيخ مجتمع المعرفة.

وفي سبيل تحقيق ذلك، يحمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار على عاتقه مهمة أن يكون داعمًا لكل متخذي القرار. وحتى يتسنى له ذلك، فإنه يسعى باستمرار لأن يكون أحد أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وقد واكب ذلك اعترافٌ إقليميٌّ ودوليٌّ بدوره الجوهري كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جليًّا في نتائج برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP) بجامعة "بنسلفانيا الأمريكية" التي تم الإعلان عنها في فبراير 2021؛ حيث تم اختيار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

- ضمن أفضل 20 مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجائحة "كوفيد-19" لعام 2020 (لا يوجد ترتيب مُحدد للقائمة).
- في المرتبة 21 من بين 64 مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج جديد قام بتطويره خلال عام 2020، أخذًا بعين الاعتبار أنه لا يوجد أية مركز فكر مصري آخر تم تصنيفه وفقًا لهذا المعيار.
- في المرتبة 14 من إجمالي 101 مركز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام 2020.

جاء هذا التقرير ليرصد إنجازات وجهود الدولة المصرية خلال السنوات السبع الماضية، حيث نفذت الدولة ولا تزال العديد من المشروعات القومية التي تجاوزت تكلفتها الـ 6 تريليونات جنيه. ويأتي ذلك في إطار مساعي القيادة السياسية لإعادة رسم خريطة مصر التنموية، وتوزيع البشر والإمكانات الاقتصادية على ربوع الوطن كافة، بما يستجيب لمشكلات الحاضر وتحديات المستقبل.

إن الإنسان المصري هو كنز هذا الوطن وأيقونة انتصاره ومجده. فمصر القوية، الحديثة، المدنية، الديمقراطية هي التي تليق بالمصريين وتُعبِّر عن إرادتهم وتُناسب تطلعاتهم وتُمثِّل تضحياتهم.

الرئيس عبد الفتاح السيسي
المؤتمر الأول لحياة كريمة باستاد
القاهرة الدولي | 15 يوليو 2021

لأول مـرة سـيختار المـواطن المصـري مشـروعاته ضـمن تطـوير الريـف المصـري لأجـل "حيـاة كريمـة"، حيـث تـم عقـد اجتماعـات عديـدة مـع أهالينـا فـي القـرى للتعـرف علـى احتياجاتهم؛ حتى يتسنَّى للحكومة ترجمة هذه الاحتياجات إلى مشروعات يتم تنفيذها في إطار هذا المشروع.

رئيس مجلس الوزراء المصري

الدكتور مصطفى مدبولي

المؤتمر الأول لحياة كريمة باستاد القاهرة | 15 يوليو 2021

7 سنوات من الإنجازات

"فلو تُعُهِّدت مصر وتوفرت فيها أدوات العمران لكانت سلطان المدن ورئيسة بلاد الدنيا".

(رفاعة الطهطاوي، رائد التنوير في العصر الحديث، والقول من مؤلفه "تخليص الإبريز في تلخيص باريز"، الصادر عام 1834)

يقينًا، لو تُعُهِّدت مصر وتوفرت فيها أدوات العمران لكانت سلطان المدن ورئيسة بلاد الدنيا. هذا ما أوصانا به المفكر المصري/ رفاعة رافع الطهطاوي، الذي يُعد أحد قادة النهضة العلمية ورائد التنوير في مصر والعالم العربي خلال القرن التاسع عشر، في مؤلفه الأشهر "تخليص الإبريز في تلخيص باريز"، الصادر عام 1834. والمغزى هنا أنه **عندما يقوم على شؤون مصر من يُحسن استغلال مواردها وتوظيفها، تصبح نبراسًا مُتوقدًا، وقائدًا زاخرًا بين بلدان العالم**.

وبعد عقود زمنية طويلة مرت خلالها مصر بالكثير من الانتصارات، وصمدت للعديد من التحديات، صنع شعب مصر العظيم التاريخَ مرتين خلال أعوام قليلة؛ تارة عندما ثار ضد الفساد وطالب بحقه في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية في 25 يناير 2011، وتارة أخرى عندما تمسك بهويته وتحصن بوطنيته، فثارَ ضد الإقصاء، والرجعية، والفكر الظلامي في 30 يونيو 2013.

وبعد فترة حُكم انتقالية امتدت قرابة العام، تولى خلالها السيد المستشار/ عدلي منصور الحكم، رئيسًا مؤقتًا لجمهورية مصر العربية، حملت كلمات خطابه الأخير -بمناسبة اختتام الفترة الرئاسية الانتقالية يوم الأربعاء الموافق 4 يونيو 2014- الأمل في الغد، في قوله "إنني لعلى ثقة بأن **المستقبل يحمل لهذا الوطن غدًا مشرقًا**، وإن كانت أرضه مخضبةً بدماء الأبرياء، وسماؤه تشوبها بعض الغيوم، لكن أرض بلادي ستعود سمراء بلون النيل، خضراء بلون أغصان الزيتون، سماؤها صافيةً، تبعث برياح النجاح والأمل، دومًا كما كانت".

وفي 8 يونيو 2014، مع تولّي السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسي رئاسة جمهورية مصر العربية، طالب مُخاطبًا جموع المصريين أن يُعينوه بقوة **لبناء وطننا الذي نحلم به**، ونستظل فيه بظلال الحق والعدل والعيش الكريم، ونتنسم فيه رياح الحرية والالتزام، ونلمس فيه المساواة وتكافؤ الفرص وجودًا حقيقيًّا ودستور حياة؛ لأن سفينة الوطن واحدة، فإن نجت نجونا جميعًا. فلا يُمكن للأمر أن يستقيم من طرف واحد؛ كونه عقدًا اجتماعيًّا بين الدولة ممثلة في رئيسها ومؤسساتها وبين الشعب لتأسيس **جمهوريتنا الوطنية المدنية الحديثة**.

ومنذ ذلك الحين، بدأت دروب الوطن تحيا مرحلة جديدة؛ لبناء الدولة الوطنية المدنية الحديثة التي نصبو إليها جميعًا، مع إدراك واعٍ من قِبل الشعب المصري بأننا جميعًا نلتزم بخريطة طريق لبناء المستقبل، التي يُظللها الإرادة والتصميم على العمل، والتعاون المنفتح مع الجميع؛ لتخطّي كل العقبات والصعوبات؛ حتى ننعم جميعًا بثمار التنمية.

لقد مرت 7 سنوات زمنية، **تحققت خلالها إنجازات تنموية تفوق عُمر الزمن**، تضافرت خلالها الجهود؛ لتحقيق نهضة مُستحقة لشعب أبيّ. ورغم عِظم ما شهدته ربوع مصر من جهد تنموي حقيقي في جميع ربوعها، فإن الدولة المصرية حكومة وشعبًا لا تزال لديها الكثير من الطموح لإنجاز أكبر يتخطى عنان السماء. بيد أن ذلك يتطلب التوقف لبرهة؛ لنتأمل ما حققناه سويًّا من إضاءات تنموية رئيسة خلال هذه الفترة؛ لتكون عونًا لنا على استكمال مسيرة البناء والنهضة عبر سنوات مديدة قادمة.

وفي ضوء توجيهات السيد الدكتور/ مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء بهذا الشأن، قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بتنفيذ جهدٍ بحثيٍّ لتوثيق أهم إنجازات الدولة المصرية خلال السنوات السبع الماضية، في جميع مناحي التنمية وعلى مستوى محافظات الجمهورية كافةً، وذلك بالتعاون مع مختلف الجهات والهيئات الحكومية. وقد خلُص **إلى إصدار باقة من الكتب** على النحو الآتي:

- 23 كتابًا يستعرض أبرز جهود الدولة على مستوى 5 محاور تنموية، بواقع 23 قطاعًا تنمويًّا، وهي: التنمية البشرية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية المجتمعية، والتنمية المكانية، والمرافق والشبكات. كما تم إصدار تقرير لكل قطاع تنموي يستعرض الجهود الرئيسة على مستوى المحافظات.

- 27 كتابًا يتناول الجهود والإنجازات الرئيسة التي تحققت خلال السنوات السبع الماضية على مستوى جميع المحافظات، تغطي الـ 23 قطاعًا تنمويًّا المُحددة سلفًا.

- كتابان يُقدِّمان صورة إجمالية تلخيصية لأهم ما حققته الدولة على مستوى كلّ من القطاعات التنموية والمُحافظات، بالتركيز على مؤشرات الأداء الرئيسة.

وفي هذا المقام، كان لزامًا علينا أن نُؤكد أن **الدولة المصرية القوية المُثابرة تصنع حاضرها ومستقبلها وفق نهج تنموي شامل**، يُظلله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي ينطوي على أكثر من 13 حقًا للإنسانية (بما في ذلك الحق في الحياة دون تمييز، وحقوق الطفل، والحق في الغذاء، وحقوق الأشخاص ذوي الهمم دون تمييز، وحماية الحياة الخاصة). تلك الحقوق التي تستند إليها الأهداف الإنمائية الأممية "أهداف التنمية المستدامة 2030" التي تُمثّل دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر، وحماية كوكب الأرض، وضمان تمتُّع جميع الأفراد بالسلام والازدهار، تمت ترجمتها جميعًا في 17 هدفًا أمميًّا تلتزم مصر بها جميعًا.

اتصالًا، قامت الدولة المصرية بترجمة هذه الحقوق في دستورها الوطني الصادر عام 2014، ورؤيتها المستقبلية 2030، والتي تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى؛ لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات. وفي سبيل تنفيذ تلك الرؤية، أطلقت الحكومة المصرية برنامج عملها، الذي يحمل عنوان "مصر تنطلق"؛ ليكون إطارًا تنفيذيًّا لجهود مصر التنموية. **ختامًا، تظل الدعوة ممتدة، والعمل يحدوه الأمل ليوم أفضل، وغد أكثر ازدهارًا لوطننا الحبيب.**

قائمة المحتويات

التعليم الأساسي والفني

- أهم المؤشرات 10
- تنمية النشء 11
- إتاحة التعليم 19
- جودة منظومة التعليم 37
- إدارة النظام التعليمي 47
- التعليم المجتمعي 53
- برامج التربية الخاصة 59
- الحق في التعليم لذوي الهمم 67
- توظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية 75

يتقدم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء بالشكر العميق للجهات الحكومية على جهودها الحثيثة وتعاونها المثمر؛ الأمر الذي أثرى هذا التقرير، وتجدر الإشارة إلى أن التقرير يستعرض أبرز الجهود التنموية المحققة، ولا يمثل حصرًا شاملًا لها.

أهم المؤشرات

500 مليون دولار

قيمة دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الشاملة لتطوير التعليم قبل الجامعي في مصر.

30 مليون دولار

إجمالي الاستثمارات المُخصصة لإنشاء مصنع لصناعة التابلت في مصر لخدمة العملية التعليمية.

29.8 مليار جنيه

إجمالي تكلفة إنشاء وإحلال وتوسعة المدارس خلال الفترة (2014 - 2021).

20 مليون يورو

إجمالي تكلفة إنشاء المجمع التكنولوجي المتكامل بمحافظة أسيوط.

140 مليون جنيه

إجمالي تكلفة إنشاء المجمع التكنولوجي المتكامل بمحافظة الفيوم.

57.7 ألف مدرسة

إجمالي عدد مدارس التعليم قبل الجامعي على مستوى الجمهورية حتى عام 2021/2020.

تنميـــــــة الـــــــنشء

"التعليم يحرِّر الفكر ويوسِّع الأفق، وهو عامل أساسي لاحترام الذات، ومفتاح للرخاء ولعالم ملئ بالفرص"... انطلاقًا من تلك الرؤية، شددت المواثيق الدولية على ضرورة إتاحة التعليم وتحسينه بالمجتمع، بما يُسهم في نهضة الأمم، ويُعزز الفرص الداعمة للابتكار.

في هذا الصدد، أكد **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** في المادة 26 منه أن لكلِّ شخص حقًا في التعليم، ويجب أن يُوفَّر التعليمُ مجانًا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليمُ الابتدائي إلزاميًّا، مانحًا للآباء، على سبيل الأولوية، حقُّ اختيار نوع التعليم الذي يُعطى لأولادهم؛ نصَّت المادة أيضًا على أن يكون التعليم الفنّي والمهني متاحًا للعموم. ويكون التعليمُ العالي مُتاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم، كما أكدت أنَّ التعليمُ يجب أن يستهدف التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوقه وحرياته الأساسية.

كما يجب أن يعزِّز التفاهم والتسامُح والصداقة بين جميع الأمم، وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيِّد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وقد جاء ذلك مُتسقًا مع **أهداف التنمية المُستدامة 2030**؛ حيث أشار الهدف الرابع منها إلى "ضمان التعليم الجيد، والمُنصف، والشامل، وتعزيز فرص التعلُّم مدى الحياة للجميع". وانقسم ذلك الهدف إلى 8 غايات رئيسة -تصب في مصلحة وجودة المنظومة التعليمية- وهي الأهداف التي دأبت الحكومة المصرية على تحقيقها وفقًا للدستور المصري، و"رؤية مصر 2030"، وتحت مظلة استراتيجية التعليم قبل الجامعي 2014 - 2030، التي وضعتها وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

وعليه، تمثَّلت الغاية الأولى في ضمان **"مجانية التعليم الابتدائي والثانوي"** بحيث يتسنَّى لجميع الفتيات، والفتيان الوصول المجاني إلى تعليم ابتدائي وثانوي منصف وعالي الجودة، يُفضي إلى نتائج تعليمية فعّالة.

ولتحقيق تلك الغاية، نص **الدستور المصري** الصادر عام 2014 في المادة 19 منه على "أنَّ التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يُعادلها، وتكفل الدولة مجانية التعليم بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقًا للقانون"؛ أكد الدستور أيضًا أن الدولة تلتزم بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيًّا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها.

ولتحقيق عنصر الجودة والفعالية، نصَّت الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (2014 - 2030) على ضرورة تطوير بيئة التعلُّم وتزويدها وإثرائها بالتقنيات المطلوبة.

هذا، بالإضافة إلى تحسين التعليم من خلال تحسين المكوِّن التكنولوجي بدءًا من المرحلة الابتدائية، وإنشاء وحدة تُسمَّى وحدة التعليم والتعلُّم الذكي (Smart Education - Smart Learning) برئاسة وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، وذلك بموجب قرار وزير التربية والتعليم رقم 222 لسنة 2014. كما تم تطوير نظام التعليم والمقررات الدراسية بالصف الأول الابتدائي بموجب قرار وزير التربية والتعليم رقم 343 لسنة 2018.

أما الغاية الثانية، فركَّزت على **"المساواة في الحصول على تعليم جيد في مرحلة ما قبل الابتدائي"** بحلول عام 2030، وذلك بهدف زيادة جاهزية النشء للتعليم الابتدائي؛ تماشيًّا مع تلك الغاية، نصَّت المادة 80 من دستور 2014 على أنّ لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي، كما يحظر تشغيله في الأعمال التي تعرضه للخطر.

كما أكدت **"رؤية مصر 2030"** على ضرورة وأهمية إتاحة رياض الأطفال في المرحلة العمرية من أقل من عام إلى 6 أعوام. وفي السياق ذاته، أشارت الاستراتيجيات الحاكمة والموجِّهة لـ"الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014-2030" إلى إتاحة الفرص المتكاملة لاستيعاب وتعليم جميع الأطفال من عمر 5 إلى 18، وتحسين قدرة المدرسة على الاحتفاظ بهم والحد من تسربهم. وبموجب قرار وزير التربية والتعليم رقم 342 لسنة 2018 تم البدء في تطوير نظام التعليم والمقررات بمرحلة رياض الأطفال بمستوييها الأول والثاني.

وفيما يخص الغاية الثالثة، فقد نصت على ضمان **"المساواة في الحصول على التعليم التقني، والمهني، والعالي بتكلفة ميسورة"**، من خلال ضمان تكافؤ الفرص لجميع النساء والرجال في الحصول على تعليم تقني ومهني وعالي الجودة وميسور التكلفة بحلول عام 2030.

وفي ضوء ذلك، أكَّدت المادة 20 من الدستور المصري 2014، أن تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواعه كافة، وفقًا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل. ونصَّت الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014 - 2030، على ضرورة إيجاد بنية مُحَّدثة لتخصصات التعليم الفني، والتدريب المهني تتماشى مع الاتجاهات المعاصرة، وتتوافق مع متطلبات سوق العمل من خلال منهج مُطوَّر لجميع التخصصات، يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات التعليم والتعلُّم.

وعلى صعيد الغاية الخامسة، فقد جاءت لتؤكِّد ضرورة **"القضاء على جميع أشكال التمييز والفوارق بين الجنسين في التعليم"** وضمان المساواة في الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الهِمم، والشعوب الأصلية، والأطفال المستضعفون وتأكيدًا على تلك الغاية.

هذا، وقد نصَّت "رؤية مصر 2030" على ضرورة أن يكون التعليم "بجودة عالية، ومُتاحًا للجميع دون تمييز، مرتكزًا على المتعلّم الممكَّن تكنولوجيًا، وفي إطار نظام مؤسسي كفء وعادل، يُسهم في بناء شخصية متكاملة لمواطن مُعتز بذاته".

وقد اتسقت تلك الرؤية في بُعدها المرتكز على تطوير منظومة التعليم الأساسي والفني مع مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ذات الصلة بالتعليم، وحددت استراتيجيتها في إطار الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

في السياق ذاته، قررت الدولة إنشاء فصول لذوي الاحتياجات الخاصة، بموجب قرار وزير التربية والتعليم رقم 420 لسنة 2014 بشأن التعليم الخاص، بالإضافة إلى قبول التلاميذ ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم العام، وذلك بموجب قرار وزير التربية والتعليم رقم 42 لسنة 2015.

كذلك تم دمج الطلاب ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم الفني، بموجب قرار وزير التربية والتعليم رقم 229 لسنة 2016.

وأكدت الاستراتيجية المصرية في هذا الصدد حِرص الدولة على تضمين الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة، والمعني بـ "الحد من أوجُه عدم المساواة".

في سياق متصل، استهدفت الغاية السادسة والمتعلقة بـ **"محو الأمية بحلول عام 2030"**، ضمان أن جميع الشباب ونسبة كبيرة من البالغين، رجالًا ونساءً يجيدون القراءة والكتابة والعمليات الحسابية.

ونصَّت المادة 25 من الدستور الصادر عام 2014 على أن الدولة تلتزم بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار، وتلتزم بوضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وذلك وفقًا لخطة زمنية محددة.

كذلك أكدت رؤية مصر 2030 هدف محو الأمية الهجائية والرقمية، وتعزيز خفض معدل التسرب من التعليم الأساسي.

أما الغاية السابعة فقد شددت على **"التعليم من أجل التنمية المستدامة والمواطنة العالمية"**، وتضمنت حصول جميع المتعلمين على المعرفة والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك، حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز ثقافة السلام، وتقدير التنوع الثقافي، ومساهمة الثقافة في التنمية المستدامة.

كما نصَّت رؤية مصر 2030 على ضرورة توفير تعليم قادر على بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن مستنير، ومبدع، ومسؤول، وقابل للتعددية، ويحترم الاختلاف؛ وأكدت "الرؤية" أيضًا أهداف إعادة صياغة وهيكلة نظام التعليم قبل الجامعي، لتحقيق الأهداف المرجوّة وضمان تكامُل السياسات والقرارات والقوانين والتشريعات المنظّمة للتعليم والجوانب المرتبطة به، فضلًا عن تحسين القدرة التنافسية للمنظومة التعليمية، وتمكين الطلاب من المهارات اللغوية، من خلال اعتماد وثيقة رسمية مُعلنة لتعليم اللغات الأجنبية بمصر، بالإضافة إلى مهارات الرياضيات، والعلوم، وتكنولوجيا المعلومات، فضلًا عن ضرورة تضمين المهارات الحياتية للقرن الحادي والعشرين.

في السياق ذاته، نصَّت "الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014 - 2030" على تطوير المناهج بما يوفر مساحة واسعة من الخيارات للطالب، وتنمية قدرته على الإبداع. وتمكينه من المهارات اللازمة لإتقان اللغة العربية، إضافة إلى تعلم لغة أجنبية عالمية على الأقل، وامتلاكه القدرة على العمل الجاد مع الآخرين، وذلك في إطار التركيز على بناء الشخصية، أكثر من الاستيعاب وحفظ المعلومات.

كما أكدت الخطة ضرورة التوصل إلى الصيغ التكنولوجية الأكثر فاعلية في عرض المعرفة المستهدفة وتداولها بين الطالب والمعلمين ومن يرغب من أبناء المجتمع، كخطوة في تحقيق التنمية المستدامة.

اتصالًا، فقد استهدفت الغاية الثامنة **"بناء وتطوير مدارس شاملة وآمنة"**، وبناء وترقية مرافق التعليم التي تراعي احتياجات الأطفال والإعاقة ونوع الجنس، وتوفر بيئات تعليمية آمنة وخالية من العنف وشاملة وفعالة للجميع.

في هذا الصدد، نصّت الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014 - 2030، على ضرورة التوصُّل إلى معالجات غير تقليدية لمواجهة القصور في كفاية المباني والتجهيزات المدرسية، والتصدي للحد من الكثافات العالية للفصول، وأكَّدت الخطة توفير بيئة مدرسية جاذبة ومنضبطة وآمنة، خالية من العنف والسلوكيات غير المرغوب فيها، وتعمل في سبيل احتواء الطلاب وإشباع احتياجاتهم التربوية والتعليمية وتوفير الخدمات والرعاية المتكاملة للطالب.

ولتحقيق مبدأ الشمولية في مدارس التعليم قبل الجامعي، أكدت الخطة أيضًا ضرورة إعادة الاعتبار للأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والفنية في مختلف مراحل التعليم، واعتبار وجود الملاعب والمسارح والمكتبات والقاعات المجهزة لتنمية المهارات في مختلف المجالات مسألة تتساوى في أهميتها مع بناء الفصول والمعامل البحثية.

وأخيـرًا، فقـد تمحـورت الغايـة العاشـرة حـول **"زيـادة المعـروض مـن المعلمـين المـؤهلين فـي الـدول الناميـة"**، وذلـك مـن خـلال التعـاون الـدولي لتـدريب المعلمـين فـي تلـك البلـدان، ولا سيّما الأقل نموًا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، ونصّت المادة 22 من الدستور المصري الصادر عـام 2014 على أن المعلمـين، وأعضـاء هيئـة التـدريس، ومعـاونيهم الركيـزة الأساسـية للتعليم، تكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية، ومهـاراتهم المهنيـة، ورعايـة حقـوقهم الماديـة، بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه.

اتصـالًا، أكـدت رؤيـة مصـر 2030 تعزيـز كفـاءة المعلمـين، وإعـادة هيكلـة الموازنـة وتعظـيم المخصصات المالية الداعمة للجوانب النوعية فـي العمليـة التعليميـة؛ لتحسـين المخرجـات، بالإضـافة إلـى إصـلاح البنيـة التشـريعية للمنظومـة التعليميـة، والتميُّـز العـالمي فـي صـناعة المنـاهج والوسـائل التعليميـة؛ وأكَّـدت "الخطـة الاسـتراتيجية للتعلـيم قبـل الجـامعي 2014 - 2030" علـى التنميـة المهنيـة الشـاملة والمستدامة، والمُخطَّطة للمعلمين، بما يحقق التجديـد المعرفـي والمهنـي للمعلـم كـل 5 سـنوات وصـولًا إلـى المعلـم المـاهر، والمرشـد، والمُيسِر لعملية التعلُّم. بالإضافة إلى التركيز على المعالجات الشاملة لقضايا المعلمين بما يحقق تحسين الأداء التعليمي.

شدَّدت الخطة أيضًا على إعادة هندسة النظام التعليمـي؛ لتحقيـق الفاعليـة والانسـيابية بـين عناصره وحلقاته، وإعداد وتنمية قيادات العمل التربـوي والإداري، والتركيـز علـى الإعـداد المتميـز لمدير المدرسة والقيادات في المستوى الأعلى، لتكـوين قائـد مـتمكن مـن المهـارات الإداريـة، والماليـة، والفنيـة، والتكنولوجيـة المتقدمـة، مـن خلال نظام يدعم التمكين.

إتاحـــــــة التعلـــــــيم

إدراكًا من الدولة بأن إتاحة التعليم وتطويره، ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة، وفي إطار اهتمامها المتنامي بهذا الملف الاستراتيجي، أولت وزارة التربية والتعليم على مدار السنوات الماضية أهمية خاصة لإتاحة التعليم للجميع، واستطاعت بالفعل تحقيق تقدم كبير في مؤشرات إتاحة التعليم، إذ ارتفعت معدلات القيد الصافي والإجمالي لجميع المراحل التعليمية، وبات نظام التعليم المصري من أكبر نظم التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وللوصول إلى هذه المكانة، عملت الدولة على زيادة معدلات القيد بمرحلتي التعليم الإعدادي والثانوي تماشيًا مع مبدأ إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية، والذي أقره الدستور المصري في المادة 19 منه، علمًا بأن التعليم قبل الجامعي المصري يضم أكثر من 24 مليون طالب موزعين على المراحل الجاري ذكرها:

- رياض الأطفال غير الإلزامي لمدة عامين.
- التعليم الأساسي الإلزامي: الصفوف الدراسية من الأول إلى التاسع.
- التعليم الثانوي الإلزامي: الصفوف الدراسية من العاشر إلى الثاني عشر.

في هذا السياق، بلغت **مشروعات المباني المدرسية** التي تم الانتهاء منها خلال الفترة من عام 2014 حتى 2020، نحو 4.5 آلاف مشروع بما يُعادل 68.2 ألف فصل، فيما جار تنفيذ عدد 1091 مشروعًا بما يعادل 17.3 ألف فصل، بالإضافة إلى إنشاء مبانٍ إدارية للإدارات التعليمية ومديريات التربية والتعليم بعدد 80 إدارة بالإضافة إلى عدد 13 جار العمل عليها.

كما استطاعت الدولة زيادة عدد المدارس والفصول الدراسية والطلاب حتى وصل عدد المدارس الخاصة بالتعليم قبل الجامعي إلى 57.7 ألف مدرسة عام 2021/2020 مقارنة بنحو 49.4 ألف مدرسة عام 2014/2013، وارتفع عدد الفصول الدراسية في الفترة ذاتها ليصل إلى 518.6 ألف فصل في مقابل 466.4 ألف فصل، فيما ارتفع عدد طلاب التعليم قبل الجامعي خلال الفترة ذاتها ليصل إلى 24.4 مليون طالب مقارنة بـ 18.6 مليون طالب عام 2014/2013.

وبشكل أكثر تفصيلًا، فحتى العام الدراسي 2021/2020، بلغ عدد المدارس الابتدائية 19.3 ألف مدرسة، متضمنة 257.5 ألف فصل، بإجمالي عدد تلاميذ بلغ 13.4 مليون طالب وطالبة، فيما بلغ عدد المدارس الإعدادية 13 ألف مدرسة، ووصل عدد الفصول إلى 115.5 ألف فصل بإجمالي عدد تلاميذ بلغ 5.5 ملايين طالب وطالبة، أما مرحلة الثانوي العام فقد بلغ عدد المدارس 4.1 آلاف مدرسة بإجمالي عدد فصول بلغ 46.2 ألف فصل، فيما بلغ عدد التلاميذ 1.9 مليون طالب وطالبة.

هـذا، وقـد بلغـت تكلفـة الإنشـاءات وإحـلال وتوسعة المدارس خلال الفترة (2014 - 2021)، نحو 29.8 مليار جنيه، ومن أبرز تلك الإنشاءات:

- **محافظـة القـاهرة**، تـم إنشـاء 48 مدرسـة جديـدة، بتكلفـة بلغـت 652.4 مليـون جنيـه، وتمت تعلية 22 مدرسة بتكلفة 42.6 مليون جنيـه، كمـا تمـت توسـعة 119 مدرسـة أخـرى بتكلفـة 581 مليـون جنيـه، فضـلًا عـن عمـل إحلال جزئي لعـدد 14 مدرسـة، بتكلفـة بلغـت 74.1 مليون جنيه.
- **محافظـة الجيـزة**، إنشـاء عـدد 131 مدرسـة مُقسمة إلى عدد 125 مدرسـة تعـليم عام، 2 مدرسـة تعلـيم فنـي، و4 مـدارس يابانيـة، بتكلفـة ماليـة بلغـت نحـو 1.1 مليـار جنيـه، بالإضـافة إلـى ذلـك تـم عمـل صـيانة لعـدد 218 مدرسةً مُقسمة إلى 203 مدارس تعليم عـام، و15 مدرسـة تعلـيم فني، وذلـك بتكلفـة 111 مليون جنيه، كما تم إجراء توسعات لعدد 129 مدرسـة بتكلفـة بلغـت 498 مليـون جنيـه، وتعمل الدولة في الوقت الحالي على إنشاء 79 مدرسة بتكلفة مالية تقدر 1.1 مليار جنيه.
- **محافظـة الإسـكندرية**، قامـت الدولـة خـلال السـنوات السـبع الماضـية بإنشـاء وإحـلال وتجديـد عـدد 199 مدرسـة بتكلفـة بلغـت 1.3 مليار جنيه.
- **محافظـة القليوبيـة**، وقـد بلـغ عـدد المشـروعات المنفـذة بالمحافظـة نحـو 279 مشـروعًا بتكلفـة بلغـت 1.5 مليـار جنيـه؛ حيـث تـم إنشـاء عـدد 76 مدرسـة بتكلفـة 840 مليون جنيه، وإحلال جزئي وكلي وتعلية وتوسـعة عـدد 203 مـدارس أخـرى بتكلفـة بلغت 665 مليون جنيه.

جاء ذلك في **إطار الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (2014-2030)** والتي تتلخص رؤيتها في "أن يكون التعليم متاحًا بجودة عالية للجميع دون تمييز".

وتتضمن محاور الاستراتيجية ما يلي: الأبنية المدرسية، والمناهج الدراسية، ومبادرة تعليم الفتيات في مصر (التعليم المجتمعي، والفرصة الثانية)، والتوسع في التعليم الفني وخاصة للإناث.

ووفقًا لها تعمل الدولة على التوسع في إتاحة التعليم قبل الجامعي بجميع مراحله، حيث نصت الاستراتيجية فيما يتعلق **بمرحلة رياض الأطفال** على ضرورة:

- رفع كفاءة وتحسين جودة العملية التربوية التعليمية بجميع رياض الأطفال.
- تحسين القدرة المؤسسية بما يحقق المرونة والاستقلال في إطار الإصلاح المتمركز حول الروضة.
- رفع معدل القيد الإجمالي إلى 80% من جميع الأطفال في الشريحة العمرية أربع إلى خمس سنوات.
- الارتقاء بمستوى الخدمة التعليمية المقدمة للأطفال ذوي الإعاقة المدمجين برياض الأطفال.
- وضع بدائل مختلفة لجانبي العرض والطلب تضمن رفع معدلات القيد الإجمالي بنسبة 5% سنويًّا مع البدء بالمناطق النائية والفقيرة ذات معدلات الالتحاق المنخفضة (أقل من 20%) وإعفاء الأطفال في هذه المناطق من المصروفات.

- تنمية الوعي المجتمعي بأهمية رياض الأطفال ونوعية برامجها وبأهمية دمج حالات ذوي الإعاقة البسيطة في رياض الأطفال.

- وضع وتطبيق آلية لزيادة مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في توفير فصول لرياض الأطفال.

وعلى صعيد التعليم الابتدائي، تهدف الدولة من خلال الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي إلى توفير خدمة تعليم ابتدائي جيدة لجميع الأطفال في سن التعليم الابتدائي، وضمان توفير خدمة تعليمية جيدة متكافئة لأطفال المرحلة الابتدائية والاحتفاظ بهم حتى إتمام المرحلة، والقضاء على الفجوات بين المدارس في مستويات الأداء والتحصيل، ورفع كفاءة منظومة إدارة المرحلة الابتدائية.

وفيما يتعلق بإتاحة التعليم الابتدائي تسعى الدولة إلى:

- رفع معدل الاستيعاب الصافي إلى 100% بدءًا بالمناطق المحرومة.

- رفع معدل القيد الصافي إلى 98%.

- التوسع في أعداد المدارس المهيأة للدمج لتصل إلى 10%.

- توفير برامج توعية لزيادة مساهمة القطاع الخاص والمجتمع المدني والجمعيات الأهلية في توفير الخدمة التعليمية خاصة في المناطق المحرومة.

- دعم الأسر الفقيرة المحرومة فيما يتعلق بالمصروفات المباشرة وغير المباشرة للتعليم.

وللنهوض بالتعليم في **المرحلة الإعدادية** عملت الدولة على توفير قوة تدريسية كافية، وعلى درجة عالية من المهنية بما يضمن التنمية الشاملة للتلميذ في المرحلة الإعدادية، والتركيز على المدرسة لتصبح محور إصلاح، وتحسين حقيقي في تحصيل الطالب ومستوى تعلمهم، والاحتفاظ بالطالب حتى نهاية الحلقة، فضلًا عن الارتقاء بمستوى تحصيل الطالب إلى مستوى الإتقان، وخاصة في اللغة العربية، والرياضيات، والعلوم والتكنولوجيا، وإجادة إحدى اللغات الأجنبية.

وفي سبيل إتاحة التعليم في المرحلة الإعدادية تعمل الدولة على:

- إتاحة فرصة تعليمية جيدة لجميع التلاميذ المنقولين إلى حلقة التعليم الإعدادي، بتوفير بيئة تعليمية داعمة للتعلم، وغير مرتفعة الكثافة، وعادلة، وتراعي البُعد المجتمعي، والبيئي، والاقتصادي المتفاوت للمتعلمين.
- استيعاب جميع التلاميذ المنقولين من التعليم الابتدائي.
- إنهاء ظاهرة المناطق المحرومة من المدارس الإعدادية.

وعلى صعيد النهوض **بالتعليم الثانوي** وإتاحته للجميع تعمل الدولة، من خلال الخطة الاستراتيجية للتعليم، على تحقيق الآتي:

- استيعاب الراغبين المؤهلين من خريجي حلقة التعليم الإعدادي، واستيفاء الاحتياجات البشرية اللازمة للتعليم الإلزامي.
- تدعيم قدرات المعلمين والقيادات المدرسية وكوادر التوجيه الفني في تطبيق منظومة تحديث التعليم الثانوي.

- تطوير نظام الإدارة والمتابعة والتقويم على مستوى التعليم الثانوي، بما يضمن انضباط سير العملية التعليمية.
- تحسين جودة الحياة المدرسية لطالب مرحلة التعليم الثانوي.
- تقديم نماذج إبداعية بمثابة أساس لاستمرار تطوير نظام التعليم الثانوي العام.

كما تبنت مصر **مشروعًا لتطوير التعليم منذ عام 2018** بهدف تحسين ظروف التدريس والتعلُّم في المدارس الحكومية، ويتم تنفيذه على مدار خمس سنوات حتى عام 2023، وتقدمت مصر بطلب تمويل للمشروع من "البنك الدولي" الذي رصد 500 مليون دولار أمريكي لتمويل مكونات المشروع، وخصص منها 100 مليون دولار أمريكي لتطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، نظرًا للأهمية القصوى لهذه المرحلة، وبما يشير إلى مكانتها الكبيرة في مشروع إصلاح التعليم.

وتطبيقًا للمادة 80 من الدستور المصري، تم توجيه مبلغ 100 مليون دولار أمريكي، موزعين بالشكل الآتي:

- 50 مليون دولار أمريكي لإتاحة فرص الالتحاق برياض الأطفال.
- 34 مليون دولار أمريكي لضمان الجودة في خدمات رياض الأطفال.
- 16 مليون دولار أمريكي من أجل تدريب معلمي رياض الأطفال.

هذا، وقد هدفت جهود التطوير في مرحلة الطفولة المبكرة إلى منح كل طفل أفضل بداية ممكنة للتعلم في الصفوف (رياض الأطفال 1، و2، والصف الأول الابتدائي).

واشتملت أهدافه أيضًا على تدريب معلمي رياض الأطفال أثناء الخدمة، ووضع نظام جديد لضمان الجودة وتقديم مناهج رقمية لرياض الأطفال، واشتمل تطوير التعليم في مرحلة الطفولة على مكون رئيس وهو توسيع نطاق توفير التعليم الجيد في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال مكونين فرعيين وهما:

- تحسين جودة خدمات التعليم برياض الأطفال، وذلك لضمان أن تترافق المكاسب المحققة في معدلات الالتحاق مع إدخال تحسينات ذات جودة.
- زيادة إتاحة خدمات رياض الأطفال في إطار التوافق مع رؤية مصر 2030، من خلال تجديد وتجهيز الأماكن المتاحة وتزويدها بالمعدات لتحويلها إلى فصول رياض أطفال حكومية.

وانطلاقًا من دور الأزهر الشريف كمؤسسة تعليمية ودعوية لها مهمة جليلة؛ وهي الحفاظ على الشريعة الإسلامية واللغة العربية، ولكي يؤدي الأزهر هذه الرسالة على أكمل وجه؛ فقد اتخذت الدولة خطوات جادة نحو **إتاحة التعليم الأزهري** بما يتواكب مع متطلبات العصر، ووضعت سبعة محاور في هذا الإطار، مبينة فيما يلي:

- البحث في الاستراتيجيات الخاصة بمجال التعليم لتطوير التعليم الأزهري الجامعي وما قبل الجامعي والعمل على إصلاح العملية التعليمية بجميع أركانها.
- دعوة الجهات المعنية كافة لبحث أسباب العزوف عن التعليم الأزهري والتسرب منه.

- متابعة إنشاء هيئة الأبنية التعليمية الأزهرية، حتى تقوم بعمليات الإحلال والتجديد للمعاهد الأزهرية والإشراف على المباني التعليمية التابعة للأزهر، ومتابعة الأراضي والمباني المتبرع بها واستغلالها الاستغلال الأمثل سواء كان للجامعة أو المعاهد.

- متابعة مدى جدية الجامعة بجميع كلياتها والمعاهد الأزهرية في الحصول على اعتماد الجودة.

- رفع كفاءة الطلاب الأزهريين لتحصينهم ضد الفكر المتطرف وتدريبهم على مواجهته وتفكيكه حتى يتمكنوا من تقديم رسالة الأزهر في أكمل صورها.

هذا، ويضم قطاع المعاهد الأزهرية، ما يزيد على 11.1 ألف معهد أزهري على مستوى الجمهورية.

وقد توسعت الدولة خلال الأعوام السابقة في فتح فصول مرحلة رياض الأطفال، مما أدى إلى الإقبال الشديد على التعليم الأزهري، في ظل الاهتمام البالغ من قيادات الأزهر بهذه المرحلة والتوسع فيها، مع تدبير كل الاحتياجات المادية والبشرية، وتدريب معلمي المرحلة، وإعدادهم بشكل يؤدى إلى تحقيق الأهداف المنشودة.

كما تعمل الدولة على التنسيق الكامل مع كل الجهات المعنية، لحصر جميع المعاهد الأزهرية وبيان حالتها الإنشائية، وذلك بهدف تطويرها وتحديثها بما يتلاءم مع طبيعة العملية التعليمية، والتي تهدف إلى رفع كفاءة الطلاب الأزهريين في جميع المراحل التعليمية.

وعلى صعيد **إتاحة التعليم الفني**، فقد انتهجت الدولة المصرية رؤية استراتيجية شاملة ومتكاملة لإتاحته وفق أحدث النظم والبرامج العالمية المتعارف عليها، وتهدف الاستراتيجية حتى عام 2030، إلى زيادة نسبة الملتحقين بالتعليم الفني من المتفوقين في الإعدادية الحاصلين على مجموع أعلى من 85% إلى نسبة 20% بحلول عام 2030 مقارنة بنسبة 4% عام 2014.

تضمنت الاستراتيجية أيضًا زيادة نسبة خريجي التعليم الفني الذين يعملون في مجال تخصصاتهم إلى 80% عام 2030 مقارنة بـ 30% عام 2014، وكذلك زيادة نسبة مؤسسات التعليم الفني والمهني القائمة على الشراكة المجتمعية إلى 20% عام 2030 مقارنة بـ 3% عام 2014، بالإضافة إلى استهداف خفض كثافة الطلاب بالفصل إلى 30 طالبًا بحلول عام 2030 مقارنة بـ 38 طالبًا في 2014، وزيادة نسبة الملتحقين بالتعليم المهني من إجمالي التعليم الفني إلى 30% عام 2030 مقابل 4% عام 2014.

وارتباطًا بما سبق، فقد تمت **زيادة مخصصات التعليم الفني بنسبة 233.3%** لتصل إلى 50 مليار جنيه عام 2022/2021 مقارنة بـ 15 مليار جنيه عام 2015/2014.

كما زادت فصول مدارس التعليم الفني **بنسبة 8.7%، حيث وصلت إلى 50.1 ألف فصل عام 2021/2020 مقارنة بـ 46.1 ألف فصل عام 2015/2014**، بينما قل التسرب من مدارس التعليم الفني بمقدار 4.9%؛ حيث سجل 0.1% عام 2021/2020 مقارنة بـ 5% عام 2015/2014.

هـذا، وقـد **ازداد عـدد مـدارس التعلـيم الفنـي بنســبة 32.9% عــام 2021/2020**، لتســجل 2652 مدرســة بواقــع 1373 مدرســة صــناعية و881 مدرســة تجاريــة و269 مدرســة زراعيــة و129 مدرســة فندقيــة، ولأول مــرة تــم إنشــاء 26 مدرسة تكنولوجية منذ عام 2019/2018، فيما بلـغ عـدد المـدارس الفنيـة 1995 مدرسـة عـام 2015/2014.

وفي إطار **جهود الدولة لإنشاء مدارس فنية تواكـب المشـروعات القوميـة**، وتخـدم سـوق العمـل، تـم إنشـاء العديـد مـن المـدارس الفنيـة الحديثة، جاء في مقدمتها:

- **مدرســة الضــبعة النوويــة**، بمحافظــة مطـروح وتُعـد أول مدرسـة فنيـة متقدمـة للتكنولوجيـا النوويــة فــي مصــر والشــرق الأوسـط، بتكلــفة إنشـاء تتــراوح مـا بــين 60 إلــى 70 مليــون جــنيه؛ تشــمل المدرســة 3 أقسـام، وتصـل مسـاحتها إلى 3.3 آلاف متـر مربـع، بينمـا تتــراوح ســعتها مـا بـين 300 إلـى 375 طالبًا؛ حيث تحتوي على 10 معامـل و15فصـلًا و3 ورش فنيـة، وقـد انطلقت الدراسة بها عام 2018/2017.

- **مدرسـة الطاقـة الشمسـية ببنبـان**، والتي تسـتهدف سـد احتياجـات المشـروع القـومي للطاقة الشمسية ببنبان بمحافظة أسوان؛ حيـث تضـم العديـد مـن التخصصـات والتـي يتمثل أبرزها في: أسـس الطاقـة الشمسـية، والتركيبـات الكهربائيـة، والـدوائر الكهربائيـة، والسـلامة والصـحة المهنيـة، وقـد بلغـت تكلفـة إنشـائها نحـو 7 ملايين جنيه، فيما تم تخـريج الدفعـة الأولـى مـن المدرسـة عـام 2020/2019.

والجدير بالذكر في هذا الصدد أن الدولة تعمل على التوسُّع في مدارس وفصول الطاقة الشمسية؛ حيث سيتم إنشاء عدد 17 مدرسة متخصصة في الطاقة الشمسية بـ 11 محافظة، بالإضافة إلى 38 فصلًا لتعليم فنون وتكنولوجيا الطاقة الشمسية بمدارس التعليم الفني بأسوان، بجانب فصول لدراسة الطاقة الشمسية بـ 6 مدارس أخرى.

- **مدارس البترول والنقل البحري**، تم إنشاؤها في محافظات القاهرة، والإسكندرية، ومطروح، وبورسعيد، والإسماعيلية؛ يحصل الطالب فيها على تدريبات عملية في شركات البترول براتب شهري، وتكون شهادتها معترفًا بها في جميع الدول ولها الأولوية في الاتحاد الأوروبي، كما يمكن لخريجيها القيد بسجلات نقابة التطبيقيين.
- **مدارس مياه الشرب والصرف الصحي**، بمحافظات القاهرة، والبحيرة، وبني سويف، والمنوفية، وأسيوط، لتعمل على تأهيل الطلاب والشباب للنهوض بقطاع مياه الشرب والصرف الصحي في مصر؛ حيث تتولى الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي تدريب الطلاب الملتحقين بها، على أن يتم تعيينهم بالشركة فور تخرجهم.

بالإضافة إلى ذلك، توجهت الدولة نحو إطلاق مشروع **مدارس التكنولوجيا التطبيقية**، والتي تُعدُّ مدارس نموذجية للتعليم الفني، تعمل على تطبيق المعايير الدولية في طرق التدريس والتدريب، وتقوم على الشراكة بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وشركات القطاع الخاص أو العام من أجل الارتقاء والنهوض بمنظومة التعليم الفني بمصر.

وتعتبر **مدارس التكنولوجيا التطبيقية** من أهم المشروعات التي تعمل عليها الدولة خصوصًا بعد توجيهات رئيس الجمهورية بزيادة تلك المدارس على مستوى الجمهورية.

وفي هذا السياق، تركز هذه المدارس على تعليم الطلاب، الاقتصاد وريادة الأعمال، بجانب الاهتمام بالجانب العملي لخدمة المشروعات، وذلك لتخريج مواطن صالح، مهني متطور، مواكب للتكنولوجيا الحديثة، ومتماشيًا مع سوق العمل المحلية والعالمية.

وتعمل هذه المدارس على تأهيل عدد كبير من الطلاب وتزويدهم بالمهارات والقدرات التي تسمح لهم بتلبية احتياجات سوق العمل، وذلك من خلال إعداد خريجين ذوي مستوى عالٍ من التعليم، ولديهم مهارات فنية عالية.

ويتم توفير العديد من المميزات للطلاب الذين تم قبولهم مثل حصولهم على شهادة مصرية ذات جودة عالمية، وتدريبات عملية بمصانع وشركات الشريك الصناعي، وأولوية تعيين المتميزين إلى جانب حصولهم على مكافآت مادية أثناء فترات التدريب، فيما يتكون المنهج الدراسي بهذه المدارس من ثلاثة مكونات أساسية، وهي: العلوم الأساسية والثقافية والعلوم الفنية في مجال التخصص، والتدريب العملي داخل المصانع، مع مراعاة تطبيق الجودة بمدارس التكنولوجيا التطبيقية.

وأهم التخصصات بالمدارس التكنولوجية التطبيقية، هي نظم تكنولوجيا المعلومات والشبكات، والصيانة الكهربائية، وبرمجة وتصميم المواقع الإلكترونية، وتحليل البيانات، وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، والمراقبة والإنذار، وتكنولوجيا صناعة الحلي والمجوهرات.

هذا، وقد تم إطلاق هذا المشروع في العام الدراسي 2019/2018، وتم تنفيذ 26 مدرسة تكنولوجية تطبيقية، وجميعها مدارس حكومية مجانية، بينما من المستهدف الوصول إلى 100 مدرسة تكنولوجية تطبيقية وإلحاق 130 ألف طالب بها بحلول عام 2030، لإتاحة الفرصة لمزيد من الطلاب للالتحاق بتلك المنظومة وما تقدمه لطلابها من مميزات.

كما بلغ عدد المتقدمين للالتحاق بالمدارس التكنولوجية التطبيقية بالعام الدراسي 2022/2021 نحو 42 ألف طالب وطالبة، ويُعدُّ عام 2021 أول عام لتخريج طلاب من هذه المدارس، بنسب نجاح بلغت 90%.

وإلى جانب الجهود السابقة، قامت الدولة بتدشين 4 مجمعات تكنولوجية، والتي تُعدُّ مؤسسات تعليمية تعتمد على الدراسة العملية والتدريب بشكل أكبر لتخريج فنيين وتكنولوجيين مميزين في مجالات يحتاج إليها سوق العمل المحلية والإقليمية والدولية، وتمتد الدراسة بها من المرحلة الثانوية حتى نهاية مرحلة التعليم العالي؛ والطلاب المؤهلون للالتحاق بالمجمعات التكنولوجية لابد أن يكونوا حاصلين على الشهادة الإعدادية للدراسة بدءًا من مرحلة المدرسة الفنية، أو الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة أو الفنية أو المعادلة للدراسة في الكلية التكنولوجية لمدة سنتين أو أربع سنوات. وتتمثل مراحل الدراسة بالمجمعات التكنولوجية في ثلاث مراحل كالآتي:

- **المرحلة الأولى:** المدرسة الثانوية التقنية، والتي تصل مدة الدراسة بها لثلاث سنوات، ويحصل الطالب منها على شهادة الدبلوم.

- **المرحلة الثانية:** الكلية التقنية المتوسطة التي تصل مدة الدراسة بها لسنتين، ويحصل منها الطالب على شهادة الدبلوم العالي.

- **المرحلة الثالثة**: الكلية التقنية المتقدمة، وتصل مدة الدراسة بها لسنتين، ويحصل الطالب منها على شهادة بكالوريوس التكنولوجيا، كما يحصل الخريج على شهادة مصرية وأخرى أجنبية من الدولة المشرفة على الدراسة بالمجمع.

وخلال عام 2021 تقرر لأول مرة منح طلاب المجمعات التكنولوجية شهادة جدارات معتمدة صادرة عن غرفة الصناعات الهندسية التابعة لاتحاد الصناعات المصرية بالتعاون مع صندوق تطوير التعليم؛ حيث تعادل الشهادة مستوى المؤهل في اللائحة الأوروبية للشهادات والمؤهلات، كما تؤهل الطلاب للالتحاق بسوق العمل المصرية مباشرة دون الحاجة لعقد اختبارات قبلية بالمصانع. ومن بين المجمعات التكنولوجيا التي تم إنشاؤها:

- **المجمع التكنولوجي المتكامل بالأميرية في القاهرة**، والذي أُقيم بشراكة تعليمية وفنية مع هيئة "بيرسون" (Pearson) البريطانية، وتم اختياره عام 2015 ضمن أفضل 10 مراكز للتعليم الفني والتكنولوجي على مستوى إفريقيا.

كما حصل المجمع على منحة بقيمة مليون دولار أمريكي لدراسة إنشاء مركز تدريب مهني به بالتعاون مع الحكومة الكورية، هذا ويحصل الخريج على الشهادة الدولية الممنوحة من هيئة "بيرسون" (Pearson) البريطانية.

- **المجمع التكنولوجي المتكامل بأبو غالب بمحافظة الجيزة**، تم إنشاؤه بشراكة تعليمية وفنية مع الشريك التعليمي الإيطالي، وذلك بإجمالي تكلفة بلغت 134 مليون جنيه، ويشمل تخصصات تكنولوجيا الكهرباء والخلايا الكهروضوئية، وتكنولوجيا الملابس الجاهزة ومهارات التشييد والبناء.

- **المجمع التكنولوجي المتكامل بمحافظة أسيوط**، تم إنشاؤه أيضًا بشراكة تعليمية وفنية مع الشريك التعليمي الألماني، بتمويل بقيمة 20 مليون يورو من بنك التعمير الألماني (KFW)، ويشمل تخصصات الكهرباء والميكانيكا والسيارات والعمارة.

- **المجمع التكنولوجي المتكامل بمحافظة الفيوم** والذي أُنشئ بشراكة تعليمية وفنية مع الشريك التعليمي الإيطالي بإجمالي تكلفة بلغ 140 مليون جنيه، ويشمل تخصصات تكنولوجيا الكهرباء وتكنولوجيا التصنيع الميكانيكي، علمًا بأنه قد تم الاتفاق مع الجانب الإيطالي على الاستفادة من مشروع "تريو" الذي يسمح لطلاب المجمعات التكنولوجية باستخدام نفس كورسات الطلاب الإيطاليين.

وإلى جانب ذلك، توفر الجامعة فرصًا تدريبية للطلاب مع مختلف الهيئات والشركات والمصانع، من أهمها شركة "مرسيدس" وأكاديمية "غبور" للتدريب الفني وشركة (GPS)، وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، ومعهد، والمجموعة الألمانية.

ونتيجة لهذه الجهود وغيرها، **تقدمت مصر 42 مركزًا في مؤشر المعرفة العالمي،** وحصدت المركز 53 عام 2021 مقارنة بالمركز 95 عام 2017، فيما جاءت بالمركز 99 عام 2018، والمركز 82 عام 2019.

كما قفزت مصر 48 مركزًا في **مؤشر التعليم الفني والمهارات التقنية** لتحتل المرتبة 68 عام 2021 من بين 154 دولة حول العالم، مقارنة بالمرتبة 104 عام 2020، كما تقدمت مصر في المؤشرات الفرعية ذات الصلة لتصبح في المركز 72 عام 2021 مقارنة بالمركز 83 عام 2020 في مؤشر التعليم قبل الجامعي، متقدمة بذلك 11 مركزًا.

ويُعدُّ مؤشر المعرفة العالمي أحد ثمار الشراكة بين المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، ويُصدر سنويًّا منذ عام 2017.

المركز الـ 72

هو المركز الذي حصلت عليه مصر وفقًا لمؤشر المعرفة العالمي في التعليم قبل الجامعي حسبما أعلنت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، ديسمبر 2021.

من جانبه **أشاد "البنك الدولي"** بمشاركة وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بشكل متزايد مع أرباب العمل في القطاع الخاص لإنشاء مدارس تكنولوجية تراعي متطلبات سوق العمل. هذا، بالإضافة إلى اتخاذ خطوات لتحسين جودة التعليم واستعداد الخريجين للعمل من خلال إنشاء جامعات تكنولوجية.

وبدوره **أكد "صندوق النقد الدولي"** إعطاء مصر الأولوية للاستثمار في التعليم والتدريب، مما يساعد على مواءمة مهارات القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل، كما تم إنشاء الجامعات التكنولوجية التي تقدم برامج التدريب المهني لإعداد الطلاب على الأعمال المختلفة.

في سياق متصل، **أكدت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني** أن الدولة المصرية تجري العديد من الإصلاحات لتحسين جودة التعليم بالبلاد لا سيما بالمناطق الريفية، كما تعمل على إنشاء برامج لتوفير التدريب والتعليم الفني اللازم للقوى العاملة، فضلًا عن امتلاكها نظامًا تعليميًّا مكثفًا يتفوق على جميع الأنظمة الأخرى بشمال إفريقيا من حيث إمكانية الحصول على التعليم.

المركز الـ 68

هو المركز الذي حصلت عليه مصر وفقًا لمؤشر التعليم التقني والتدريب المهني عام 2021 مقارنة بالمركز 80 عام 2020.

جـودة منظومــة التعلــيم

بناء الإنسان المصري على رأس أولويات الدولة، ويجب أن يتم بناؤه على أساس شامل ومتكامل بدنيًّا وعقليًّا وثقافيًّا... بهذه الكلمات أكد السيد رئيس الجمهورية أن تطوير التعليم أصبح ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة، مُعلنًا أن الدولة اتخذت تطوير التعليم، باعتباره الجناح الثاني بعد الصحة لمنظومة بناء الإنسان المصري.

وللتأكيد على ضرورة تطوير التعليم، أعلن السيد رئيس الجمهورية **عام 2019 عامًا للتعليم** ليكون بمثابة خريطة واضحة واستراتيجية شاملة تضع التعليم في مكانته بمنظومة النهضة الشاملة التي تشهدها البلاد، كما تواكب ذلك مع فلسفة نظام التعليم الجديد الذي أقرته وزارة التربية والتعليم، وهي فلسفة تقوم على التعامل مع العملية التعليمية كمنظومة شاملة ومتكاملة، للوصول إلى مرحلة الفهم والابتكار وتنمية الملكات الإبداعية.

والواقع أن جهود الدولة لتطوير التعليم الأساسي والفني، لم تقتصر على عام 2019 فقط، بل هي جهود دؤوبة ومستمرة منذ عام 2014، شهدت خلالها المنظومة مراحل عدة لتكامل العملية التعليمية كمنظومة شاملة لتحقيق التنمية المستدامة.

وكانت البداية عام 2014، حينما تضمنت **الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (2014 - 2030)** عدة محاور أساسية، من بينها **المناهج المُطوّرة**، التي تدعم الأهداف القومية، وترتبط بالواقع المحلي[، وتركز على أنشطة فعّالة، تدعم التفكير الناقد، وحل المشكلات، وقيم المواطنة في مجتمع المعرفة، وتنطوي على آلية تحقق مرنة للوفاء باحتياجات المجتمع المحلي والفروق الفردية بين الطلاب.

واتخذت عملية تطوير المناهج طابعًا جذريًّا وممتدًّا على مراحل متعددة، ففي عام 2017، تمت الاستعانة بخبراء ومؤسسات دولية، والعمل مع مؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا وفرنسا وسنغافورة، كما تمت الاستعانة بخبراء التعليم في بعض الهيئات الدولية، مثل: البنك الدولي واليونيسيف واليونسكو؛ لبناء المناهج الجديدة، الأمر الذي أسهم في وضع إطار عام للمناهج الجديدة.

وتضمنت استراتيجية الدولة لتطوير المناهج والارتقاء بجودة المنظومة التعليمية، أربعة محاور رئيسة وهي: تطوير نظام التعليم، وتعديل نظام الثانوية العامة، وفتح المدارس اليابانية، والمدارس التكنولوجية بالنسبة للتعليم الفني.

وفيما يخص المحور الأول الخاص بتطوير النظام التعليمي، فقد عملت من خلاله الدولة على **تطوير المناهج الدراسية** حيث يتلخص النظام الجديد في مناهج جديدة تمامًا، وطريقة تدريس مبتكرة.

اتصالًا، تهدف طرق التدريس المبتكرة إلى أن يتعود الطالب منذ الصغر على أن يلغي من ذاكرته فلسفة الحفظ والتلقين، ويكوِّن شخصية مبتكرة مفكرة طموح، تستطيع حل المشكلات، والتفكير خارج الصندوق وأن يكون الطفل أكثر انتماء لوطنه ويحترم الآخر ولديه روح التعاون مع الجميع، ويتمحور كل ذلك حول "بناء الشخصية المصرية". ولتحقيق ذلك اتخذت الدولة عددًا من السياسات والترتيبات التي شملت مختلف المراحل الدراسية كالآتي:

- **مرحلة رياض الأطفال**: تم إلغاء الامتحانات في الصفين الأول والثاني الابتدائي، واستبدالها بتطبيقات تقيس قدرات الطلاب.

- **الصف الثاني الابتدائي وحتى الثالث الإعدادي**: فيما يخص الطلاب الموجودين في المدارس بالفعل من الصف الثاني الابتدائي وحتى الثالث الإعدادي، فلم يطبق عليهم نظام التعليم الجديد، فهم بنفس المناهج وذات الامتحانات حتى يصلوا إلى الثانوية التراكمية، فيما تم تخفيض مناهجهم لتكون مناسبة لعدد أيام الدراسة الفعلية، حتى لا تكون طويلة ومكدسة.

- وفي **الصفوف من الرابع حتى السادس الابتدائي**، لا تؤثر الامتحانات في نجاح أو رسوب الطالب وإنما تهدف لقياس مستوى التحصيل الدراسي لكل طالب من دون درجات بل بتقديرات (ممتاز - جيد جدًا - جيد - مقبول - ضعيف).

أما بالنسبة **لطبيعة المواد** التي يدرسها الطلاب في المرحلة الابتدائية وفق النظام الجديد، فهي تنقسم إلى شقين، الأول مواد متصلة ببعضها، فمثلًا سوف تكون هناك مادة تجمع اللغة العربية بالمفاهيم العلمية والمفاهيم الرياضية والمفاهيم الحياتية والفنية، وتكون دروسها وفق القدرات العقلية لطلاب كل مرحلة، أما الشق الثاني، فهي مواد منفصلة، مثل اللغة الإنجليزية والتربية الدينية والأنشطة بشتى أنواعها، وتتكون الدراسة باللغة العربية بدءًا من مرحلة رياض الأطفال حتى نهاية المرحلة الابتدائية وهو ما ينطبق على المدارس الحكومية والتجريبية، أما في المرحلة الإعدادية تتم درس العلوم والرياضيات باللغة الإنجليزية.

والجدير بالذكر أن التغيير الأساسي في منظومة التعليم الجديدة هو تغيير الطريقة التي يتم بها قياس مهارات الطلاب واستيعابهم، حيث يتم تغيير شكل أسئلة الامتحان بما يكشف استيعاب الطلاب وفهمهم للمناهج التعليمية وليس الحفظ والتلقين.

كذلك تتميز المناهج بالتركيز على الفهم المتعمق والتفكير بدلًا من الكم الهائل للمحتوى في المناهج التقليدية السطحية، والذي يعطي الأولوية للمعلومات على حساب المعرفة المتعمقة، كما تعمق مبدأ حديثًا في التعليم والمعرفة يقوم على التداخل بين التخصصات المتعددة، بما يعني الانتقال من المقررات المنفصلة إلى البناء المعرفي المتكامل بين عدة تخصصات معرفية داخل المقرر الواحد، وهذا يساعد على توسيع إدراك الطلاب للمعرفة بأبعادها المختلفة، والنظر إلى الظواهر من جوانبها المتعددة.

اتصالًا، ففيما يخص **نظام الثانوية العامة،** فقد أعلنت الدولة عن تعديل نظام الثانوية العامة بحيث يكون التقييم على ثلاث سنوات، عن طريق عدد من الامتحانات يخوضها الطالب على مدار السنوات الثلاثة، ويتم احتساب المجموع التراكمي على أساس الدرجات الأعلى بنسب تدريجية تضمن حضور الطلاب وخوضهم لجميع الامتحانات.

تضمَّن النظام الجديد إلغاء المواد المنتهية، بحيث تكون الدراسة في جميع المواد على مدار العام، كما تم الإعلان عن إلغاء تقسيم "علوم - رياضة" داخل الشعبة العلمي، بحيث يصبح التقسيم إلى شعبتي "علمي - أدبي" فقط.

وستبقى مناهج الثانوية العامة كما هي بدون تغيير إلا في طريقة التقييم والامتحانات؛ حيث يؤدي الطالب 12 امتحانًا في 3 سنوات، يختار منها أفضل 4 امتحانات من حيث الدرجات التي حصل عليها وهو ما يُتيح أكثر من فرصة للتعويض، وتعتمد الامتحانات في النظام الجديد على الفكر، والتحليل، والإبداع لقياس المهارات الفكرية والمعرفية للطالب.

في سياق متصل، بذلت الدولة جهودًا كبيرة **لتطوير نظام التعليم في المدارس المصرية اليابانية**، حيث سعت من خلالها إلى تطبيق النموذج الياباني من الأنشطة التعليمية "توكاتسو" (TOKATSU)، وتشير الكلمة إلى مفهوم التنمية الشاملة للطفل من جميع الجوانب، من خلال بناء شخصية الطفل المتمثلة في سلوكياته ومهاراته وقيمه واتجاهاته بنفس درجة الأهمية لتنمية معارفه ومعلوماته ومهاراته العقلية.

ومن ثمّ خلق مواطن صالح متزن منتج يعتز بنفسه، ويقوم بأدواره في المجتمع لما فيه صالحه الشخصي وصالح المجتمع ككل على حدٍ سواء، ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من الأنشطة المرتبطة بالمهارات الحياتية التي تدرج في الممارسات اليومية داخل المدرسة.

في هذا السياق، انطلق العمل بالمدارس المصرية اليابانية بواقع عدد 35 مدرسة، اعتبارًا من العام الدراسي 2019/2018 إضافة إلى 7 مدارس دخلت الخدمة العام الدراسي 2020/2019، واقتصر التقديم على مرحلة رياض الأطفال والصف الأول الابتدائي، وكانت لغة الدراسة الأساسية هي العربية، وقررت وزارة التربية والتعليم التحوُّل إلى الإنجليزية فيما بعد.

والجدير بالذكر أن المدارس المصرية اليابانية تعتبر أحد أهم إنجازات وزارة التربية والتعليم خلال الأعوام السابقة، حيث تم إنشاؤها وفق تصميمات ومعايير عالمية لجذب الطلاب وممارسة الأنشطة، حيث تضم المدرسة فراغات كبيرة للطالب لممارسة الأنشطة، بالإضافة إلى تجهيز الفصول على أعلى مستوى بكل الإمكانات المتاحة.

اتصالًا، يحتل **التعليم الفني والتدريب المهني** أهمية كبيرة في ضوء الاستراتيجية المستقبلية "رؤية مصر 2030"، ضمن محور الأهداف الاجتماعية، كما يحتل مكانة عظيمة في دول العالم المتقدم، وفي الاقتصادات سريعة النمو، باعتباره أحد أهم آليات الدولة في مواجهة البطالة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد.

في السياق ذاته، ولتنفيذ استراتيجية الدولة في تطوير التعليم الفني، فقد بدأت الدولة في تنفيذ مهمتين رئيستين، تتمثل الأولى في إنشاء هيئة مستقلة لاعتماد جودة التعليم الفني، بينما تتمثل الثانية في إنشاء أكاديمية لتأهيل وتدريب معلمي التعليم الفني، بعدد من الفروع في المحافظات. وتم الانتهاء من صياغة مواد مشروع القانون الخاص بالهيئة، لإصداره، حيث سيكون للهيئة مجلس إدارة ومجلس أمناء.

أيضًا، عملت الدولة على **تطوير المناهج الخاصة بمدارس التكنولوجيا التطبيقية،** حيث يتكون المنهج الدراسي بهذه المدارس من ثلاثة مكونات أساسية وهي: العلوم الأساسية والثقافية، والعلوم الفنية في مجال التخصص، والتدريب العملي داخل المصانع مع مراعاة تطبيق الجودة بمدارس التكنولوجيا التطبيقية.

وتضمنت خطة الدولة للتطوير، تغيير جميع مناهج التعليم الفني إلى نظام إكساب **"الجدارات"** والتي تتكون من مهارات مهنية وفنية مصحوبة بمعارف وسلوكيات وتوجهات حديثة من قبل الفني الذي يتم إعداده حسب هذا النظام، من خلال تعليم فني متقدم ذي مستوى جودة عالمي حتى تتم الاستفادة من الموارد البشرية، ويكون هناك جيل جديد قادر على إحداث التغيير.

تتضمن الاستراتيجية أيضًا، تغيير نظام وشكل التقييم الخاص بالامتحانات، ليصبح قائمًا على الفهم وليس الحفظ والتلقين، وبذلك تنقل مدارس التكنولوجيا التطبيقية الجديدة، التعليم الفني نقلة حضارية وتحسن من صورته داخل المجتمع.

وبالفعل تم الانتهاء من تحديد الجدارات المطلوبة لنحو 30 مهنة تتضمن جميع المهن في التعليم الفندقي، والزراعي، والتجاري، بالإضافة إلى 21 تخصصًا بمدارس التعليم الصناعي الفني، وتم تصميم دليل للطالب ودليل للمعلم ووحدات دراسية تغطي المناهج الدراسية لهذه المهن، بالإضافة إلى تطوير 106 مناهج للتعليم الفني.

كما تم تطبيق هذه المناهج المطورة في 105 مدارس بمختلف نوعيات التعليم الفني الصناعي والزراعي والفندقي والتجاري، لخلق ثقافة تطبيق منهجية الجدارات عند كل المعلمين، كما تم تغيير نظام تقييم الطالب ليؤكد حتمية إتقان الطالب لجميع الجدارات المطلوبة لحصوله على شهادة الدبلوم، كذلك حصلت 30 مدرسة على الاعتماد والجودة حتى ديسمبر 2018 و9 مدارس فنية حتى يناير 2019.

اتصالًا، هدفت جهود الدولة إلى تطوير منظومة التعليم الفني بشكل عام، لتخريج العمالة الفنية التي تجيد المهارات المطلوبة من أجل تحقيق النهضة الاقتصادية المنشودة لجعل مصر قادرة على المنافسة مع الدول المتقدمة، والعمل على تغيير الصورة الذهنية المرسخة في أذهان المصريين عن التعليم الفني.

وفيما يخص خطط الدولة لتطوير القطاع على المدى القريب، فهي تتضمن الاستمرار في تطوير مناهج التعليم الفني حسب منهجية الجدارات ليكتمل التطبيق في مدارس التعليم الفني المزدوج مع بداية العام الدراسي 2025/2024، وتشغيل الهيئة المصرية الوطنية لضمان الجودة والاعتماد لبرامج التعليم التقني والفني والمهني (إتقان) بعد إقرار مجلس النواب لقانونها.

هذا، بالإضافة إلى إنشاء وتشغيل مركز تعزيز ضمان الجودة في مدارس التعليم الفني داخل الوزارة، بالتعاون مع الجانب الألماني والجهات الدولية الأخرى الداعمة للتعليم الفني، لإعداد المدارس للتقدم للاعتماد من هيئة ضمان الجودة الجديدة (إتقان)، مع تشغيل أكاديمية معلمي التعليم الفني.

في سياق متصل، لترويج وترسيخ استراتيجية الدولة لتطوير التعليم والارتقاء بجودة المنظومة التعليمية، تم **تنظيم مجموعة من المؤتمرات والملتقيات** التي أسهمت في تطوير الاستراتيجية وتوعية المواطن بها، جاء في مقدمتها: "مؤتمر تطوير التعليم في مصر"، والذي انطلق في مارس 2019، تحت عنوان "تطوير التعليم في مصر.. التحديات آفاق النجاح"؛ خلصت نتائج المؤتمر إلى ضرورة تطوير المناهج الدراسية وطرق التدريس والتقييم، مع دمج بنك المعرفة في العملية التعليمية وتعزيز بناء الشخصية كأساس للهوية والمواطنة، وتنمية شخصية الطالب.

أوصى المؤتمر أيضًا بالاستمرار في تأهيل القاعدة المجتمعية لقبول التجديد والتطوير التعليمي في مختلف مراحل التعليم قبل الجامعي والجامعي مع دعم مسيرة تطوير العقل المصري، وتحديث آليات بناء المواطن من خلال التفكير النقدي، وتنمية مهارات الطلاب في حل المشكلات والقدرة على الحوار والمساءلة والنقد والتحليل.

وعلى إثر هذه الجهود، **صعدت مصر إلى المركز 39 ضمن تصنيف US News لأعلى 78 دولة في جودة التعليم**، الأمر الذي يؤكد أن الدولة تسير في الطريق الصحيح لإصلاح العملية التعليمية.

كذلك **أشاد البنك الدولي** بخطة مصر لتطوير التعليم من خلال الشروع في إجراء تغييرات واسعة للنظام التعليمي باستخدام التكنولوجيا من أجل تقديم ودعم وقياس وإدارة عملية التعلُّم والتطوير المهني للمعلمين.

ولم يكتف البنك الدولي بالإشادة، بل قرر المجلس التنفيذي له **دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الشاملة لتطوير التعليم قبل الجامعي في مصر**، بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، وهو ما يُعدُّ أضخم دعم للعملية التعليمية وتطوير العنصر البشري في الدولة المصرية، مما يعكس مستوى التعاون غير المسبوق مع مصر.

وتجسد هذه الخطوة من البنك الدولي، الدعم الكامل من جانب المؤسسة التمويلية الدولية لعملية إصلاح وتطوير التعليم كمحور رئيس من محاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في مصر. بما يستهدف تحقيق نقلة نوعية وشاملة لمنظومة التعليم وبما يتناسب مع أحدث النظم التعليمية المعمول بها دوليًّا.

500 مليون دولار

قيمة دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الشاملة لتطوير التعليم قبل الجامعي في مصر.

إدارة النظام التعليمي

اتخذت الدولة خطوات إيجابية لإصلاح منظومة التعليم، من خلال التمكين المهني والوظيفي للمعلمين، وتحسين الظروف الاجتماعية والمالية والصحية لأعضاء هيئة التدريس في المدارس، وفي هذا السياق، تمت زيادة رواتب المعلمين، لرفع المستوى المعيشي للمعلم، وأعلنت وزارة التربية والتعليم عن توقيع عدة برتوكولات مع الشركات العالمية، بهدف تحفيز ومكافأة المعلمين، وتزويدهم بحزمة من المميزات.

في هذا الصدد، وفي إطار **التمكين المهني والوظيفي للمعلمين**، تم إطلاق **برنامج "المعلمون أولًا"** باعتباره جزءًا أساسيًّا من مجتمع التعلُّم المصري القائم بدعم الدولة المصرية، في عام 2015، لتحقيق عدة أهداف تمثل أبرزها في:

- تشجيع التأمل وتطوير مجتمعات ممارسة متعاونة ومبتكرة.

المعلمون أولاً
TEACHERS FIRST

- إنشاء جيل جديد من المعلمين خبراء في موادهم الدراسية، وكذلك في عملية التعليم نفسها، قادرين على تحليل جميع أهداف التعليم بطريقة مختلفة ومبتكرة، وخلق بيئة التعليم المثلى، والوصول إلى تجربة التعليم المناسبة، وكذلك نمط التقييم الأنسب.
- تغيير السلوكيات المهنية للمعلمين، والتطوير المهني المستمر لهم.
- تحسين جودة التعليم، ورفع مكانة المعلمين في المجتمع.
- تغيير حياة المتعلمين في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية.
- تأسيس قوى عاملة على أعلى مستوى قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي للدولة المصرية.

ومن خلال تلك الأهداف، ينتقل المعلمون والمتعلمون من مرحلة "اكتساب المعرفة" إلى مرحلة "تطبيق التعلُّم"، وفي النهاية يصبح المُتعلم ممارسًا شغوفًا بالتعلم بدلًا من متلقٍ سلبي للمعرفة.

ومن خلال البرنامج، يشارك المعلمون في ورش عمل لدراسة الإطار السلوكي الخاص بالبرنامج. ويُعدُّ هذا الإطار أداة مهنية متخصصة تم تطويرها باستخدام معايير تدريس عالمية.

كما تُعدُّ ورش العمل نقطة بداية لرحلة التعلم، ويليها برنامج تطور مهني مستمر يوظف قوى المعلمين المتحمسين من خلال شبكات **"المدارس المحورية"**؛ حيث يقوم المعلمون بمشاركة الممارسات الجيدة التي اكتسبوها في برنامج "المعلمون أولًا" مع المدارس المجاورة.

واعتبارًا من مايو 2018، شارك **في برنامج "المعلمون أولاً"** أكثر من 45 ألف معلم ومعلمة من 10 مديريات تعليمية مختلفة، كجزء من مجتمعات الممارسة الأساسية والموسعة.

وفي ديسمبر 2020، وقعت وزارة التربية والتعليم **مذكرة تفاهم مع "هيئة كير الدولية"** للمساهمة في تدريب المعلمين بالتعليم العام والفني، على أحدث طرق التعليم، انطلاقًا من إيمانها بأنَّ المعلم يُعدُّ العمود الفقري للعملية التعليمية، ويجب أن يكون مستعدًا دائمًا للتطوير، وتستهدف الوزارة من خلال المذكرة:

- تحقيق أهداف التنمية المستدامة للمعلمين.
- تطوير منظومة التعليم في مصر.
- الاهتمام بالمعلمين وتدريبهم؛ لتحقيق الأهداف المرجوة من العملية التعليمية.
- إتاحة التدريبات المختلفة للمساهمة في تأهيل الكوادر وبناء القدرات للمعلمين والإداريين في البرامج التدريبية المختلفة.

اتصالًا، نظمت وزارة التربية والتعليم، ممثلة في مركز تطوير المناهج والتقويم التربوي، بالتعاون مع الإدارة المركزية للتعليم الأساسي، **تدريبات لمعلمي الصف الرابع الابتدائي على المنهج الجديد،** من خلال شبكة الفيديو كونفرانس، بجميع أنحاء الجمهورية على المنهج الدراسي الجديد، في الفترة من 25 سبتمبر وحتى 6 أكتوبر 2021، وذلك ضمن خطة الوزارة استعدادًا للعام الدراسي 2022/2021.

واستهدفت التدريبات ما يقرب من 80 ألف معلم بالتعاون مع عدد من المؤسسات العالمية، على النحو التالي:

- تدريب المعلمين في تخصصات الرياضيات والعلوم بالتعاون مع "مؤسسة ديسكفري".
- تدريب معلمي الدراسات الاجتماعية والمجالات المهنية بالتعاون مع شركة "ناشيونال جيوجرافيك" وخبراء مركز المناهج.
- تنظيم تدريبات لمعلمي المجال الصناعي، والزراعي، والاقتصاد المنزلي، والإعلام التربوي، والمكتبات.
- تدريب معلمي الحاسب الآلي، وإخصائي التطوير الذين كُلفوا بتدريس مادة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- شرح محاور وأهداف مخرجات التعلم.
- تنظيم محاضرات تدريبية للمعلمين حول أنشطة "التوكاتسو" بحضور وفد ياباني، بالتعاون مع المدارس المصرية اليابانية.
- شرح كيفية التعامل مع بنك المعرفة المصري، والمنصات الإلكترونية التي أطلقتها الوزارة خلال الفترة الماضية.

وفي إطار خطة الدولة المصرية لتحسين أوضاع المعلم ماليًّا، تم إصدار القانون رقم 212 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم 139 لسنة 1981 والقانون رقم 103 لسنة 1961، بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، وبإنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية للمعلمين بالمهن التعليمية ومعاونيهم بالتربية والتعليم والتعليم الفني والأزهر الشريف، ودخل القانون حيز التنفيذ وذلك بعد نشره بالجريدة الرسمية.

يستهدف القانون تحسين الأوضاع المالية لعدد 2.1 مليون موظف منهم 1.4 مليون معلم بالتربية والتعليم والأزهر، ونحو 700 ألف موظف معاون لهم بإجمالي تكلفة تصل إلى 6.1 مليارات جنيه، بخلاف الأعباء التأمينية؛ وذلك باعتبارهم الركيزة الأساسية في المشروع القومي لتطوير التعليم، القادرين على الإسهام الفعال في بناء وتنمية وطنهم. وقد تضمن القانون العديد من المزايا والمنح كالآتي:

- زيادة 50% من قيمة بدل المعلم بما يتراوح من 75 جنيهًا إلى 180 جنيهًا وفقًا للمستويات الوظيفية للمعلمين، يستفيد منها 1.4 مليون معلم بتكلفة سنوية 1.8 مليار جنيه، بخلاف الأعباء التأمينية.
- منح حافز أداء إضافي شهريًا لشاغلي الوظائف التعليمية بفئات مالية بنسبة 50% من قيمة حافز الأداء الحالي في 30 يونيو 2020، بما يتراوح من 140 جنيهًا إلى 185 جنيهًا يستفيد منها 1.4 مليون معلم، بتكلفة سنوية بلغت 1.2 مليار جنيه، بخلاف الأعباء التأمينية.
- منح مكافأة إضافية عن امتحانات النقل لكل العاملين بالتربية والتعليم والأزهر بفئات مالية تعادل 25% من قيمة مكافأة امتحانات النقل في 30 يونيو 2020، ويستفيد من هذه المكافأة الإضافية 1.4 مليون معلم بمتوسط شهري يتراوح من 65 جنيهًا إلى 155 جنيهًا، كما يستفيد منها أيضًا 700 ألف موظف بمتوسط شهري يتراوح من 50 جنيهًا إلى 155 جنيهًا، بتكلفة سنوية 2.3 مليار جنيه، بخلاف الأعباء التأمينية.

- يتراوح متوسط الزيادات الشهرية المقترحة في حزمة المزايا المالية الجديدة بالقانون للمعلمين بقطاع التعليم قبل الجامعي من 325 جنيهًا للمعلم إلى 475 جنيهًا لكبير المعلمين وفقًا لمستوياتهم الوظيفية دون حافز الإدارة المدرسية، بتكلفة إجمالية تبلغ 5.6 مليارات جنيه، بخلاف الأعباء التأمينية.

كما يتضمن القانون إصلاحات هيكلية للأجور بقطاع التعليم قبل الجامعي، **وإنشاء صندوق للرعاية الاجتماعية والمالية** للمعلمين بالمهن التعليمية ومعاونيهم بالتربية والتعليم والأزهر يكون له شخصية اعتبارية، ويتبع رئيس مجلس الوزراء، ومقره الرئيس بالقاهرة الكبرى.

اتصالًا، ووفقًا لمشروع موازنة العام المالي 2022/2021، تمت إضافة عدة مزايا للعاملين بقطاع التعليم، والتي تتضمن حافز تطوير المعلمين بقطاع التعليم قبل الجامعي بالتعليم العام والأزهر والذي سبق أن تم تخصيص مبلغ 1.5 مليار جنيه لنحو 315 ألفًا له للمراحل السنية (رياض الأطفال، الصفوف الأول والثاني والثالث الابتدائي) بتكلفة إضافية قدرها مليار جنيه، لتصل التكلفة الكلية إلى 2.5 مليار جنيه.

كما اتخذت وزارة التربية والتعليم إجراءً مهمًا **للحفاظ على كرامة المعلم المصري**، وذلك بتقديم مشروع قانون بإضافة مادة جديدة برقم 241 مكرر إلى مواد القانون رقم 58 لسنة 1038 بإصدار قانون العقوبات، وذلك لتشديد العقوبات على كل من تعدى بالإيذاء البدني على أحد أعضاء هيئة التدريس أثناء عمله أو بسببه، لتصبح العقوبات هي نفسها التي تطبق على المتجاوزين بحق القضاة وضباط الشرطة.

التعلـــــيم المجتمعـــــي

تولي الدولة اهتمامًا كبيرًا بمشكلة الأمية، فلا سبيل للتنمية واستدامتها إلا بالتعليم والتعلُّم؛ وتسعى الهيئة العامة لتعليم الكبار ومحو الأمية سعيًّا حثيثًا لإعلان مصر خالية من الأمية، من خلال خطة وطنية تتكاتف فيها الجهود الحكومية كافة، وغير الحكومية.

في هذا السياق، أولت الدولة اهتمامًا ملحوظًا بمدارس التعليم المجتمعي، وهو ما انعكس في زيادة عدد مدارس التعليم المجتمعي الذي تم إنشاؤها خلال السنوات السبع الماضية والتي بلغ عددها 162 مدرسة.

في السياق ذاته، تمثل مدارس التعليم المجتمعي نموذجًا فريدًا لتكاتف الجهود بين مختلف الجهات؛ حيث يتلقى معلمو التعليم المجتمعي تدريبًا على استخدام مناهج علم أصول التدريس والأساليب المعتمدة على مشاركة الطلاب.

يقوم هذا النموذج على شراكة ثلاثية بين: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، إذ توفر وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني الكتب المدرسية والإشراف على المعلمين، وتقدم المنظمات غير الحكومية تحديد المواقع والأطفال غير المقيدين بالمدارس.

كما تقدم الدعم للمجتمعات المحلية المسؤولة عن توفير الصيانة للمدارس إضافة للإدارة الشاملة للمدرسة.

والجدير بالذكر أن المدرسة المجتمعية هي مدرسة مكونة من فصل أو اثنين تقدم خدمات تعليمية جيدة عبر منهج متعدد الدرجات، مع تركيز خاص لضمان وصول متكافئ للفتيات.

تطور عدد مدارس التعليم المجتمعي
خلال الفترة (2014/2013 - 2021/2020)

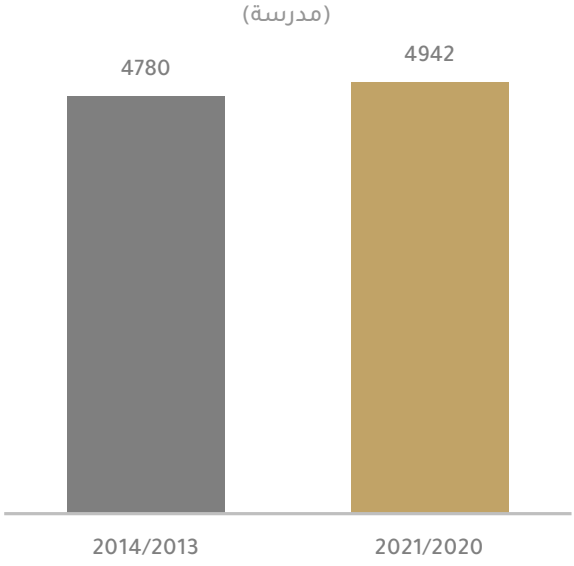

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.
* لا يشمل التعليم الأزهري.

الواقع أن جهود الدولة في التعليم المجتمعي ومحو الأمية، لم تقتصر على مدارس التعليم المجتمعي فقط؛ حيث قامت الهيئة العامة لتعليم الكبار ومحو الأمية بوضع **استراتيجية للقضاء على الأمية بحلول عام 2030**، وتقوم هذه الاستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسة تتمثل في: "سد منابع الأمية، والتحرر من الأمية، ومواصلة التعلم للمتحررين من الأمية".

وتتسق محاور الخطة الثلاثة مع متطلبات خطة التنمية المستدامة لمصر 2030، وبخاصة الهدف الرابع منها، من حيث استحداث مداخل تتناسب مع طبيعة المجتمع المصري، ومتطلبات التنمية فيه.

وقد ركزت الخطة على تحقيق أهدافها من خلال الشراكة مع مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني للقضاء على الأمية بمختلف أنماطها، ومن أمثلة هذه الشراكة، تلك الجهود التي تشترك فيها وزارة التربية والتعليم والهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، لسد منابع الأمية، ومن أهم أهدافها:

- إتاحة فرص التعليم الأساسي المجاني والمنصف والجيد للجميع دون تمييز.
- إتاحة فرص الحصول على نوعية جيدة من الرعاية في مرحلة الطفولة والتعليم قبل الابتدائي.
- القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني وبخاصة للفئات الضعيفة.

كما يهدف **برنامج سد منابع الأمية** إلى أن يكون التعليم متاحًا للجميع دون تمييز، ورفع الوعي المجتمعي بأهمية التعليم من خلال: القوافل الإعلامية والتنموية، والندوات التوعوية والتثقيفية، واستثمار وسائل الإعلام للحشد وتعبئة الرأي العام لمواجهة الأمية.

أما برنامج **التحرُّر من الأمية** فيستهدف أن تتحقق جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية، وذلك من خلال: تقديم برامج محو الأمية في نحو ألفي قرية بثلاث محافظات تبدأ في سوهاج والبحيرة، والتشبيك مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، وتنمية الكفايات المهنية للقائمين على العملية التعليمية، وكذلك تنمية الكفاءات المهنية للعاملين بالهيئة العامة لتعليم الكبار وفقًا لمعايير جودة تعليم الكبار. هذا بالإضافة لتقييم أداء اللجان الامتحانية على مستوى المحافظات، وإصدار الشهادات للمتحررين من الأمية، وتلبية متطلبات تطوير مجال تعليم الكبار من خلال البحوث الميدانية.

أما بشأن برنامج **ما بعد الأمية**، فيهدف إلى تحسين الحالة التنافسية للتعليم محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا، من خلال مشاركة قصص نجاح المتحررين من الأمية وتوثيقها تشجيعا للآخرين، إتاحة الفرص أمام المتحررين من الأمية لمواصلة التعليم من خلال فصول التقوية للمرحلة الإعدادية، فضلا عن التوسع في استخدام التطبيقات الرقمية لمحو الأمية.

واتصالًا بما تقدم، فقد قامت الدولة خلال السنوات السبع الماضية عبر الهيئة العامة لتعليم الكبار ومحو الأمية بجهود كبيرة أدت إلى خفض الأمية للشريحة العمرية من (15 سنة فأكثر)، ومن أبرز تلك الجهود نجد الآتي:

- **المشاركة في المشروع القومي "حياة كريمة" في محافظات الجمهورية كافة**، والبدء في 12 محافظة كمرحلة أولى، حيث قامت الهيئة بحصر أعداد الأميين، وفتح فصول محو أمية في 100 قرية، كما تم تفعيل العمل بالمرحلة الثانية والتي استهدفت 50 مركزًا إداريًّا في 20 محافظة، بعدد 273 قرية، وقد جاء إنجاز المشاركة في هذه المبادرة بمحو أمية نحو 19.3 ألف أفراد في العام المالي 2019/2018، ونحو 6 آلاف فرد في العام المالي 2020/2019 و68.2 ألف فرد في العام المالي 2021/2020 بإجمالي 93.5 ألف متحرر من الأمية من خلال التنسيق والتشبيك مع الشركاء كافة.
- **المشاركة في برنامج "تكافل وكرامة"**، من خلال فروع الهيئة بالمحافظات بالتوجه إلى القرى المستهدفة، وإجراء حصر لأعداد الأميين وفتح فصول محو أمية داخل هذه القرى، ومن خلاله تم تطوير واعتماد منهج "اتعلم لحياة أفضل" للجانحين (المراهقين والشباب في دور رعاية الأحداث)، واعتماد منهج لتعليم الكبار لذوي الإعاقة العقلية البسيطة.
- **التعاون مع الشبكة العربية لمحو الأمية** وتعليم الكبار في عدد من المشروعات، من أبرزها: التدريب على منهجية تمكين الفتاة والمرأة من خلال برامج محو الأمية.

علاوة على ذلك، تقوم الجامعات المصرية بدور محوري في محو الأمية، حيث نجحت الجامعات المصرية في تقديم نماذج مضيئة وتحقيق إنجازات كبيرة في مواجهة مشكلة الأمية، فخلال عام ونصف العام فقط نجحت الجامعات المصرية في محو أمية حوالي 250 ألف مواطن، حيث نجحت جامعة عين شمس في محو أمية 30.6 ألف فرد، تليها جامعة المنيا 30.5 ألف فرد، ثم جامعة المنصورة 28 ألف فرد.

وتكليلًا لتلك الجهود، فازت مصر بجائزة تحدي الأمية 2019/2018 ضمن فعاليات قمة المعرفة 2018، بإمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، كما فازت مصر للمرة الثانية بالجائزة في يناير 2020. كذلك أعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" إحراز مصر تقدمًا في مجال تعليم الكبار 2020/2019.

وأشاد التقرير العالمي الرابع لتعليم وتعلُّم الكبار، الصادر عن اليونسكو 2020، بتجارب مصر في محو الأمية.

كذلك فازت مصر ممثَّلة في جامعة عين شمس بجائزة اليونسكو لمحو الأمية عام 2021، بفضل جهود الهيئة العامة لتعليم الكبار ودعمها.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أشادت منظمة اليونسكو بجهود مصر في مواجهة فيروس كورونا المستجد؛ حيث أرسلت اليونسكو خطابًا رسميًّا لرئيس الهيئة العامة لتعليم الكبار أشادت فيه بجهود مصر في التغلب على التحديات التي واجهتها في ضمان استمرارية توفير خدمات محو الأمية في خلال الجائحة، وتوسيع فرص تعلم القراءة والكتابة للكبار من خلال استثمار التكنولوجيا في برامج محو الأمية وتعليم الكبار.

بـــرامج التربيـــة الخاصـــة

"بناء الإنسان والشخصية المصرية"... تلك هي الرؤية التي انطلقت منها وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وعملت من خلالها على تحسين وتطـوير المنظومـة التعليميـة فـي مصـر بمـا يتوافق مع المعايير الدولية، ويُسهم في تخريج جيـل جديـد مـن الطـلاب والشـباب القـادر علـى تحقيــق أهــداف التنميــة المســتدامة و"رؤيــة مصر 2030"؛ ولتحقيق هذه الرؤية، بذلت الدولة جهـودًا لرعايـة الموهـوبين والمتفـوقين، عبـر إطــلاق العديــد مــن المشــروعات الإنشــائية والفنية التي تُسهم في تنمية مهاراتهم، وتطوير المنظومة التعليمية.

تمثلـت أبـرز جهـود الدولـة فـي هـذا المجـال فـي **إنشـاء مجموعـة مـن المـدارس المتخصصـة** بمصــرفات دراســية مدعمــة، وذلــك للارتقــاء بمنظومة التعليم، حيث تنوعت هذه المدارس بـــين مـــدارس المتفـــوقين فـــي العلـــوم والتكنولوجيـا، والمـدارس اليابانيـة، والمـدارس المصرية الدولية،... وغيرها.

ففيما يخص **مدارس المتفوقين للعلوم والتكنولوجيا**، فكانت بمثابة نقلة نوعية في نظام التعليم المصري، حيث تعمل هذه المدارس وفقًا لنظام STEM وهو اختصار لـ "Science, Technology, Engineering and Math"، وهو نظام تعليمي يجمع فيه الطالب بين العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتعتمد فيه طريقة التعلُّم على البحث والتجريب، بحيث يكون الطالب هو مصدر المعلومة.

تهتم مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا بالطلاب الموهوبين في مجالي العلوم والرياضيات، وتقوم الدراسة فيها على المشروعات القائمة على البحث، وبذلك تُسهم في مناقشة مشكلات المجتمع الخاصة بالبيئة، والتعاون المجتمعي، والذي له دور في ذلك من خلال التواصل مع الجامعات ودراسة المجتمع المحيط، حيث تم إنشاء العديد من المدارس حتى وصل عددها إلى 15 مدرسة حتى عام 2020/2019. فيما يتم تأهيل 3 مداس أخرى لثلاث محافظات، حيث تسعى وزارة التربية والتعليم للتوسع وإنشاء المزيد من هذه المدارس، لتصل إلى 27 مدرسة، بمعدل مدرسة في كل محافظة من محافظات الجمهورية، وقد عملت هذه المدارس على تكريس الهوية المصرية، والحفاظ على اللغة العربية، إلى جانب توفير خطط ووسائل تعليمية عصرية متطورة، حيث يمارس طلابها أنشطة تُمكنهم من تنمية القدرات العقلية والمهارات الحياتية، بما يقود إلى بناء جيل قادر على تحقيق متعة التعلم.

ومن جانب آخر، ترجع بداية المدارس اليابانية إلى عام 2016، عقب زيارة السيد رئيس الجمهورية إلى اليابان، والتي تم خلالها توقيع اتفاقية "الشراكة المصرية اليابانية في التعليم" للاستفادة من تجربة اليابان في التعليم العام والفني.

وبالفعل لم يمض عام حتى أعلنت وزارة التربية والتعليم في يناير 2017 عن إنشاء وحدة لإدارة مشروع المدارس اليابانية داخل الوزارة، وتم إنشاء نحو 45 مدرسة على مستوى الجمهورية وتشغيل 41 مدرسة في العام الدراسي 2020/2019، وقد قامت هذه المدارس على نظام "التوكاتسو" الذي يعتمد على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها الارتقاء بشخصية الطالب، وتحسين البيئة التعليمية داخل المدارس من خلال توفير المناخ الإيجابي وتحفيز الطلاب بالأنشطة التعليمية الموزعة بشكل عادل على الجميع، وهناك عدة أنواع من أنشطة التوكاتسو منها:

- **أنشطة الفصل:** وهي الأنشطة المتعلقة بمشاركة التلاميذ في تكوين الحياة داخل الفصل والمدرسة وأنشطة التفاعل مع الحياة اليومية والدراسة والتنمية الذاتية، وأنشطة الصحة والسلامة.
- **أنشطة مجلس التلاميذ:** وهي الأنشطة المتعلقة بتأسيس مجالس التلاميذ، وإدارة وتخطيط أنشطة تلك المجالس، والتبادل الثقافي بين الفئات العمرية المختلفة داخل المدرسة.
- **المناسبات المدرسية:** أنشطة تعمل على تنمية الشعور بالانتماء والتكافل تجاه الآخرين، وذلك بإضافة شعور العمل للمصلحة العامة من خلال أنشطة تطبيقية يقوم بها التلاميذ، وهي أنشطة يتم القيام بها على مستوى كل مرحلة دراسية أو مستوى المدرسة ككل.

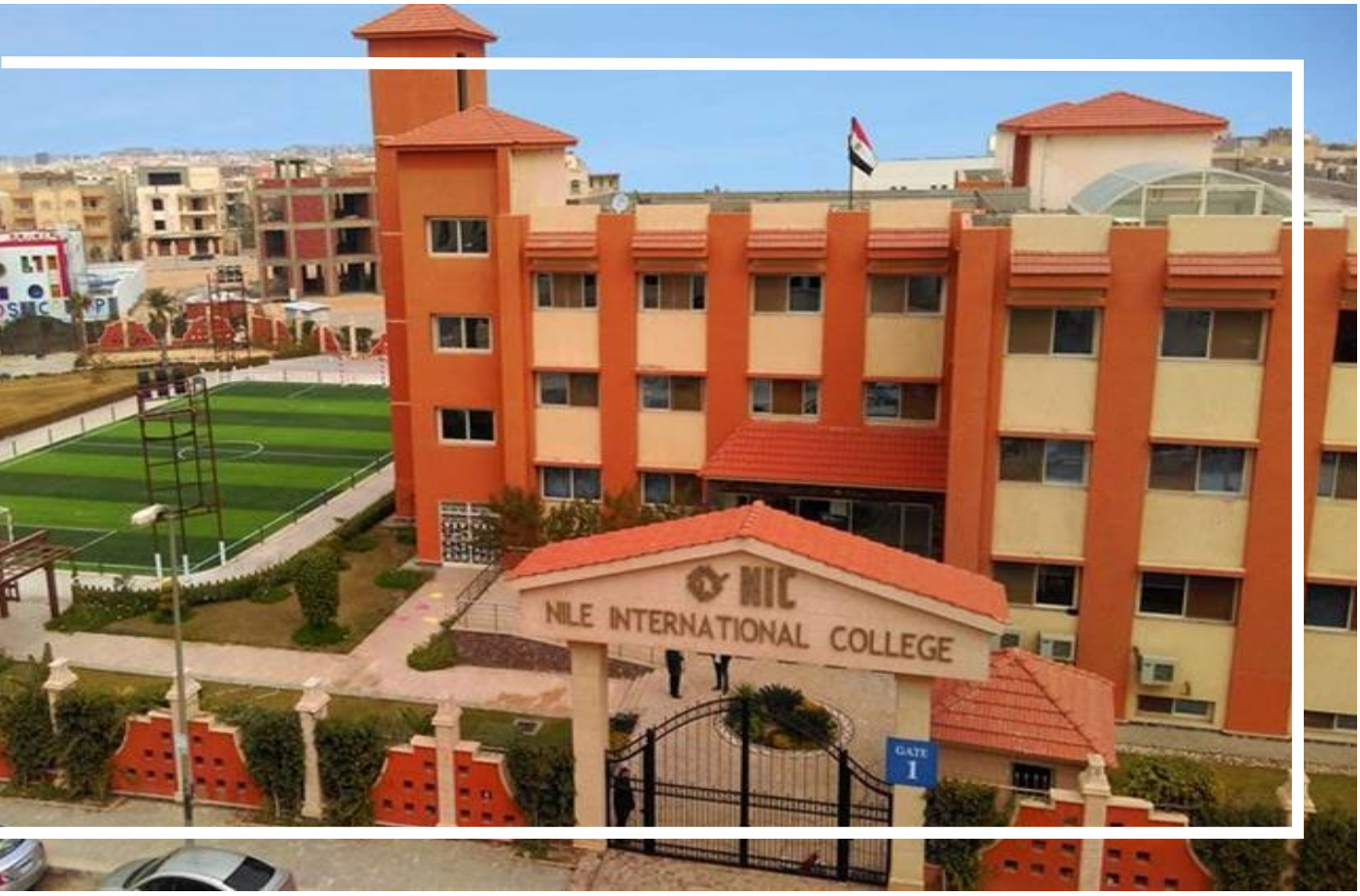

أما **المدارس المصرية الدولية**، فقد جاءت في إطار حرص وزارة التربية والتعليم على تقديم خدمة تعليمية متميزة بمستوى عالٍ من الجودة يضاهي ما تقدمه المدارس التي تطبق مناهج دولية ولكن بمصروفات دراسية أقل، وتطبق تلك المدارس نوعين من المناهج، نظام البكالوريا الدولية "IB"والمناهج الأمريكية "IG"، وعلى مدار السنوات الماضية، أنشأت الدولة نحو 13 مدرسة، فيما يتم العمل لزيادة أعدادها لتضم مزيدًا من الطلاب.

وفي هذا الصدد، وقّعت وزارة التربية والتعليم عام 2018 **بروتوكول تعاون مع مؤسسة المدارس الدولية في مصر**؛ للتوسع في تجربة المدارس الحكومية الدولية، وتقديم الدعم الفني إلى 10 مدارس بمحافظات مختلفة، لتكون المدارس الجديدة بمثابة فرصة واعدة لأولياء الأمور الراغبين في تعليم أولادهم تعليمًا جيدًا، بأقل التكاليف الممكنة، تحت إشراف وزارة التربية والتعليم، وبمساندة وخبرات أصحاب المدارس الدولية.

هذا، وقد أعلنت وزارة التربية والتعليم عن بدء تشغيل مجموعة من هذه المدارس، بالتعاون مع محافظات القاهرة، والقليوبية، والإسكندرية، والغربية، والدقهلية، وبورسعيد، العام الدراسي 2019/2018. وفي السياق ذاته، تم التوسع في **إنشاء المزيد من مدارس النيل المصرية**، حيث تم إنشاء عدد 9 مدارس جديدة حتى عام 2020/2019.

اتصالًا، تعمل هذه المدارس على تقديم خدمة تعليمية دولية مقابل مصاريف سنوية مخفضة بالمقارنة مع المدارس الدولية الخاصة؛ كما تقوم بتدريس مناهج مصرية باللغة الإنجليزية بمعايير دولية لمراحل التعليم المختلفة، كما تمنح شهادتين تصدرهما جامعة كامبريدج البريطانية بالشراكة مع وحدة شهادة النيل الدولية، **الأولى** بعد إتمام مرحلة التعليم الأساسي: شهادة النيل الإعدادية الدولية، **والثانية** بعد انتهاء التعليم ما قبل الجامعي في نهاية الصف الثاني عشر، والتي تؤهل الطلاب للالتحاق بالجامعات في مصر والخارج بشهادة النيل الثانوية الدولية.

تهدف المدارس إلى خدمة الطبقة المتوسطة التي لا تستطيع إلحاق أبنائها بالمدارس الدولية ذات المصروفات السنوية المرتفعة، أو الحكومية العامة، هذا فضلًا عن توفير نظام تعليمي متكامل لا يحتاج الطالب فيه إلى دروس خصوصية.

وفي إطار حرص الدولة على رعاية ودعم الموهوبين، من خلال توفير بيئة حاضنة للمواهب والابتكارات، وتقديم الدعم اللازم لهم لرعايتهم وتنمية ما لديهم من أفكار، تعاونت وزارة التربية والتعليم مع العديد من الجهات والمؤسسات المتخصصة، وتمثلت أبرز جهود الوزارة في هذا المجال في:

توقيع بروتوكول للتعاون مع وزارة الثقافة ومؤسسة مصر الخير: لاكتشاف الطلاب الموهوبين بالمدارس، ودعم الأنشطة الخاصة بهم، لوضع أسس سليمة، وركائز مكتملة لبناء الشخصية المصرية، بدءًا من مرحلة الطفولة.

وقد جاء هذا البروتوكول في إطار الارتباط الوثيق بين الوزارتين في أهدافهما المشتركة باكتشاف الموهوبين علميًّا وفنيًّا وثقافيًّا، ومن خلاله تتم إتاحة الفرصة لتقديم الأنشطة الفنية والثقافية في المدارس من خلال استغلال المساحات المتاحة لإقامة وورش ثقافية وفنية تفيد الطلاب بدعم من مؤسسة مصر الخير؛ ويتضمن البروتوكول أيضًا، التزام وزارة التربية والتعليم بتوفير الكوادر المتخصصة من المدربين المُعتمدين لديها، للقيام بالتدريب على آليات اكتشاف ورعاية الموهوبين، وعلى التقنيات التي تساعد الموهوبين على أداء المهارات المختلفة، والمشاركة في توفير المادة التدريبية الخاصة بكل من: (الندوات، وورش العمل، والتدريبات، والمسابقات، والمعسكرات).

ومن خلال هذا التعاون المشترك أيضًا، يمكن لوزارة الثقافة والفنون تزويد مكتبات المدارس بالإصدارات القيمة في الوزارة ورقيًّا أو إلكترونيًّا، كما تُسخر جميع إمكاناتها لتواصل إقامة الأنشطة الفنية الجادة والهادفة داخل المدارس، والتي من شأنها إعلاء القيم النبيلة التي تهدف إليها الثقافة والفنون لنشر الوعي الثقافي والفني بين الطلاب.

ويُسهم ذلك بدوره في الارتقاء والسمو بالأخلاق، ودعم روح الانتماء، وترسيخ مفهوم المواطنة؛ ويُسهم التعاون أيضًا في نشر الثقافة وعودة المسرح والفنون للمدارس مرة أخرى، لاكتشاف المواهب في كل المجالات، ورفع الذوق العام للطلاب، ومن ثم الأسرة بأكملها.

إطلاق مبادرة إبهار مصر: وهي مبادرة مُقدمة للطلاب الموهوبين بالمدارس الحكومية المصرية برعاية مؤسسة "بنك كريدى أجريكول مصر للتنمية" و"مؤسسة التعليم أولًا" وبإشراف وزارة التربية والتعليم ووزارة التضامن الاجتماعي؛ من خلال هذه المبادرة، تعمل وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع هذه المؤسسات على اكتشاف الطلاب الموهوبين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والفنون على مستوى مصر من سن (14 - 18) سنة لجميع طلاب مصر.

وتأتي المبادرة إيمانًا بأهمية دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنمية وتحفيز الطلاب، وخلالها يتم التنظيم من خلال معسكر صيفي كل عام واختيار 25 موهبة في العلوم وتكنولوجيا المعلومات والفنون.

العمل لإنشاء أكاديمية العبقري الصغير: تسعى وزارة التربية والتعليم من خلال إنشاء الأكاديمية إلى اكتشاف ورعاية الموهبين والمبتكرين في مجال العلوم والرياضيات، وتركز استراتيجية الوزارة في هذا الصدد، على وضع رؤية ورسالة لاكتشاف الموهوبين ورعايتهم من جميع الطلاب وتشمل ذوي الإعاقة.

هذا، إلى جانب تأسيس مراكز للقيام بالاكتشاف والرعاية والتنمية للطلاب الموهوبين، ووضع آليات خاصة بالاكتشاف والرعاية بجميع مراحل التعليم ما قبل الجامعي، بالإضافة لعمل مقاييس خاصة بالاكتشاف والرعاية، وكذا عمل أنشطة إثرائية خاصة بتنمية الموهبة للوصول إلى شخصية متكاملة مفيدة لنفسها ولمجتمعها.

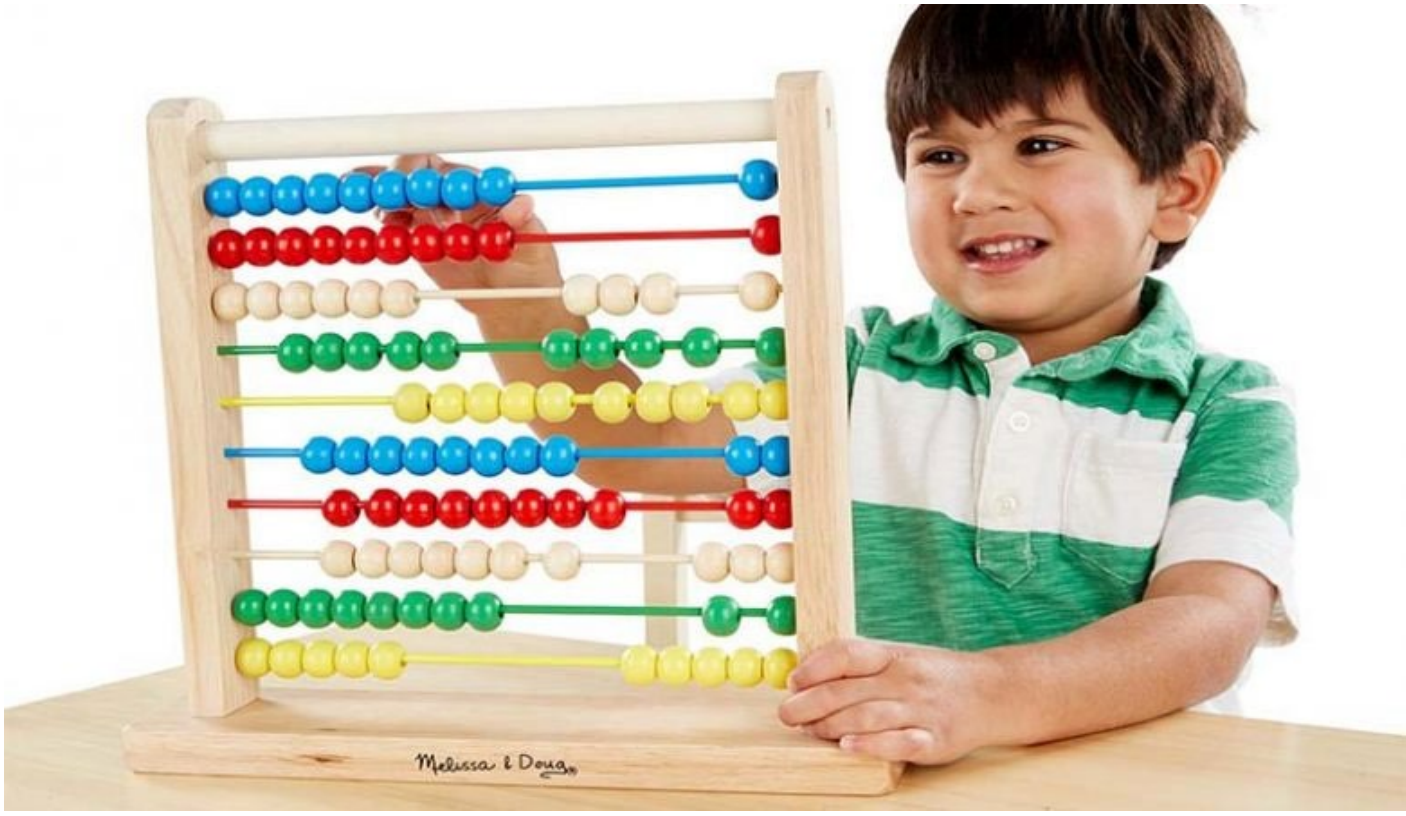

هـذا، وقـد وضـعت الـوزارة آليـة لخمسـة مشـروعات اسـتراتيجية قوميـة مـن بينهـا: **اسـتحداث إدارة للموهـوبين والـتعلم الـذكي بـديوان الـوزارة**، وكـذلك أفـرع المـديريات التعليمية بالمحافظات، وإعداد حقيبة تدريبية علـى اكتشـاف وتنميـة ورعايـة الموهـوبين والنـابغين، وتأهيـل عـدد 1000 كشـاف مـن المعلمـين بالتعـاون مـع وزارة الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات، مهمـتهم اكتشـاف الطلاب من خلال المرور على المدارس؛ وتعمل الوزارة أيضًا على إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية مركزيـة للطـلاب الموهـوبين مـن ذوي الإعاقـة وغيـر ذوي الإعاقـة فـي جميـع مجـالات الموهبـة وتصنيفهم، وعمل ملف تراكمي إلكتروني لهم.

والجـدير بالـذكر أن هـذا لـيس المشـروع الوحيـد الذي تسعى الوزارة لتنفيذه، فهناك مشروعات وجهـود عـدة تخطـط لهـا الـوزارة وتعمـل علـى إقرارهـا، مـن بينهـا مشـروع "**الإسـراع فـي التعلـيم**" للطـلاب الموهـوبين والفـائقين والمبتكـرين لإقـراره؛ والـذي يُتـيح للطـلاب المتميـزين الالتحـاق بمسـتويات أعلـى فـي المدارس دون التقيد بالسن وعدد السنوات.

ويقـوم مشـروع الإسـراع فـي التعلـيم، علـى السـماح للطـلاب بـأن يدرسـوا المـواد الدراسـية المُخصصة لصف معين في فترة زمنية أقل من المعتاد، أي إنهاء فترة تعليمية في وقت أقل ومـن خلالـه لا يـتم التقيـد بالخطـة الموضـوعة وتـتم إتاحـة الفرصـة للطـلاب الموهـوبين فـي السلم التعليمي بمعدل أسرع مما هو معتاد، حيـث يتحـرك الطالـب فـي هـذه الحالـة فـي جدولـه الدراسـي بالسـرعة التـي تريحـه وتسـمح له بالتفوق.

الحق في التعليم لذوي الهمم

أولت الدولة على مدار السنوات السبع الماضية اهتمامًا خاصًا لتعليم ذوي الهمم، وإدماجهم بالعملية التعليمية. جاء ذلك تنفيذًا لنص الدستور المصري الصادر عام 2014 بإتاحة التعليم لجميع فئات المجتمع، وتماشيًا أيضًا مع رؤية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030".

في هذا الصدد، أصدرت الدولة **قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 10 لسنة 2018**، والذي يهدف إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الهمم، وكفالة تمتعهم تمتعًا كاملًا بجميع حقوق الإنسان ومن بينها الحق في التعليم وذلك على قدم المساواة مع الآخرين، وتعزيز كرامتهم، ودمجهم في المجتمع، وتأمين الحياة الكريمة لهم . كما ينظم القانون حق التعليم في المواد من المادة 10 حتى المادة 24.

نصت المادة 10 على أنّ الوزارات المختصة بالتربية والتعليم والتعليم الفني، والتعليم العالي والبحث العلمي، ومؤسسات التعليم الأزهري، وغيرها من الوزارات والجهات المعنية، تلتزم باتخاذ التدابير اللازمة لحصول الأشخاص ذوي الإعاقة وأبنائهم من غير ذوي الإعاقة على تعليم دامج في المدارس والفصول والجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية الحكومية وغير الحكومية المتاحة للآخرين، والقريبة من محال إقامتهم في ضوء نوع ودرجة الإعاقة على أن يتوافر فيها معايير الجودة والسلامة والأمان والحماية.

كما تلتزم الوزارات المعنية بمحو أمية من تجاوز منهم سن التعليم وفق برامج وخطط وأساليب تتلاءم مع ظروفهم وقدراتهم.

كذلك نصت المادة 11 على التزام مؤسسات التعليم الحكومية وغير الحكومية بمختلف أنواعها بتطبيق مبدأ المساواة بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم، ويجب على هذه المؤسسات الالتزام بقواعد وسياسات الدمج التعليمي للأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير فرص تعليمية متكافئة مناسبة لجميع أنواع الإعاقة ودرجاتها.

ويجب أن تتضمن مناهج التعليم في جميع المراحل مفاهيم الإعاقة والتوعية والتثقيف باحتياجات وأحوال الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم، وسبل التعامل معهم. كما يُحظر حرمان أي من ذوي الإعاقة من التعليم بمختلف مراحله أو رفض قبوله للالتحاق بالمؤسسات التعليمية بسبب الإعاقة.

ونصت المادة 12 على أنه يجب ألا تقل نسبة القبول لذوي الإعاقة عن 5% من المقبولين في المؤسسات التعليمية الحكومية وغير الحكومية بأنواعها في الأحوال التي يزيد عدد المتقدمين منهم إلى المؤسسة على هذه النسبة.

ولإتاحة التعليم بمختلف مجالاته لذوي الهمم ومن بينه **التعليم الفني**، أكدت المادة 13 على التزام الوزارة المختصة بالتربية والتعليم والتعليم الفني بإنشاء مدارس التربية الخاصة أو تطويرها بالمعايير العلمية الحديثة لجودة هذه المدارس، واشتراطات الكود الهندسي، وتوفير المقررات والمناهج الدراسية والمعلمين والإخصائيين المدربين، والعمال المؤهلين لذلك وفقًا لكل إعاقة، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد ومعايير إنشاء هذه المدارس، وتطويرها، والجهات المسؤولة عنها.

كذلك أكدت المادة 14 أن تلتزم الوزارة المختصة بالتربية والتعليم بالتنسيق مع الوزارات المختصة بالتضامن الاجتماعي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومنظمات المجتمع المدني بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من تعلم مهارات حياتية، ومهارات في مجال التنمية الاجتماعية وتكنولوجيا المعلومات، لتيسير مشاركتهم الكاملة في التعليم.

وأكدت المادة 16 التزام الوزارة المختصة بالتعليم العالي بوضع الخطط والبرامج الكفيلة بإتاحة الحق للأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم بذات الجامعات والكليات والأقسام والمعاهد المتاحة لغيرهم، مع توفير فرص متساوية داخل **مؤسسات التعليم العالي** الحكومية وغير الحكومية لجميع أنواع الإعاقات دون عوائق.

بالإضافة إلى توفير سبل الإتاحة بها من لغات التواصل باستخدام التكنولوجيا الحديثة، والبرامج التعليمية والتكنولوجية الداعمة التي تناسب إعاقتهم المختلفة، وكذلك أكواد البناء الخاصة بذوي الإعاقة، كما تلتزم بإنشاء الكليات والمعاهد المتخصصة في إعداد وتخريج كوادر للعمل بمجال الإعاقة وأنواعها.

وتماشيًا مع **"رؤية مصر 2030"** لإتاحة التعليم والتدريب للجميع دون تمييز، تسعى وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني إلى تغيير نظرة المجتمع إلى ذوي القدرات الخاصة؛ وتحويلهم إلى قوة منتجة ومؤثرة في المجتمع، كما تعمل الوزارة على تحسين الفرص التعليمية المُقدمة للأطفال ذوي الإعاقات البسيطة ومساعدتهم على التكيف مع المجتمع من خلال تحسين جودة التعليم المُقدم لهم.

ولتحقيق **الدمج التعليمي لذوي الهمم في المدارس**، بذلت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني العديد من الجهود المميزة في هذا الإطار جاء في مقدمتها:

- تم إطلاق مبادرة **"أنا أصم من حقي أن تفهمني"** واستقدام 2 من موظفي خدمة المواطنين لتعليمهم لغة الإشارة للتعامل مع الصم وضعاف السمع وتم تدشين تلك المبادرة في جميع المحافظات عام 2016.
- اعتماد أول قاموس إشاري موحد للصم بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك في عام 2016.
- وفي عام 2017، تم إصدار القرار الوزاري 252 الذي أتاح دمج الطلاب ضعاف السمع وزارعي القوقعة في مدارس التعليم العام والفني، والبالغ عددهم 4.1 آلاف طالب في نفس العام، كما تم إصدار القرار الوزاري 291، والذي أتاح مشروع رأس المال والإنتاج لمدارس الأمل للصم وضعاف السمع.
- في عام 2018، تم إعداد أكبر قاموس إشاري موحد للصم ويضم 10 آلاف كلمة باللغة العربية والإنجليزية والهجاء الأصبعي ولغة الشفاه.

- زيادة أعداد الطلاب ذوي الاحتياجات بمدارس الدمج، بعد صدور القرار الوزاري 252 لسنة 2017، والذي ينص على أنَّ كل المدارس دامجة، تيسيرًا على ذوي الإعاقة وأولياء أمورهم، وعليه، ارتفع عدد الطلاب المُدمجين ليصل إلى 108.2 آلاف طالب وطالبة موزعين على 19 ألف مدرسة على مستوى الجمهورية للعام 2021/2020 مقارنة بـ 17.2 ألف طالب وطالبة للعام 2017/2016.

- تنظيم تدريبات تخصصية ونوعية لما يزيد على 75 ألف معلم، على أساليب نظام الدمج والتعامل مع الطلاب المدمجين، مع التجهيز لتدريب 100 ألف معلم خلال عام 2022/2021، فضلًا عن تطوير المناهج الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة بالتعاون مع مركز تطوير المناهج.

- تجهيز وتطوير المدارس؛ حيث تم تجهيز عدد 500 غرفة مصادر تعلم، وتقديم دعم تكنولوجي لعدد 300 مدرسة دامجة بعدد من المحافظات، والإعداد لتجهيز 30 غرفة مصادر، وتقديم دعم تكنولوجي لعدد 1.3 ألف مدرسة دامجة.

- إقامة فصول مزدوجي ومتعددي الإعاقة لأول مرة بمصر، وبلغ عددها 11 فصلًا، بدأ العمل بها منذ **إعلان السيد رئيس الجمهورية عام 2018 عامًا لذوي الإعاقة**، وتم دعم مركز العاشر من رمضان لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة بالعديد من المتخصصين من حملة الماجستير والدكتوراه بالتعاون مع كلية علوم ذوي الإعاقة لاستقبال 500 حالة يوميًّا مجانًا لتقديم الدعم لهم.

- التعاون مع شركاء التنمية، من خلال توقيع بروتوكولات مع عدد من الوزارات وأعرق الجامعات المصرية ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى عقد شراكات مع منظمات أجنبية ومحلية لتقديم دعم تكنولوجي للمدارس الدامجة، وتأهيل الكوادر التعليمية.
- افتتاح 11 فصلًا في 6 محافظات خلال عامي 2019 و2020 لتأهيل ذوي إعاقات السمع، والبصر، وحصل معلمو تلك الفصول على تدريب رفيع المستوى.
- الانتهاء من إعداد مواءمة لمناهج 2.0 للصم وضعاف السمع بالتعاون مع منظمة "اليونيسف"، وأكبر كلية متخصصة في الشرق الأوسط في مجال الإعاقة وهي كلية علوم الإعاقة والتأهيل جامعة الزقازيق وعدد من الخبرات الدولية خلال عام 2020.
- إتاحة لغة الإشارة ببنك المعرفة، حيث تمت إتاحة مكتبة خاصة بذوي الاحتياجات السمعية والبصرية، حيث ضمت قصصًا مسموعة، ومصورة ومترجمة في الوقت نفسه إلى لغة الإشارة.

في سياق متصل، وفي إطار **دعم وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛** وقعت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في يونيو 2017 بروتوكول تعاون مشترك بشأن دعم وتطوير مدخلات العملية التعليمية لتحسين الخدمات المقدمة للطلاب ذوي الإعاقة، وتوفير الدعم والمساندة اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة لتسهيل حياتهم، ودمجهم في المجتمع.

ويهدف هذا البروتوكول إلى دعم العملية التعليمية بتحويل بعض المناهج باستخدام التطبيقات التكنولوجية الحديثة (تحويل بعض مناهج نظام التعليم الجديد إلى الطريقة الناطقة للمكفوفين)، وإتاحة العملية التعليمية للطلاب ذوي الإعاقة باستخدام التكنولوجيا المساعدة، وتنمية قدرات المعلمين لرفع كفاءة العملية التعليمية، من خلال تدريبهم على برامج متخصصة، وبرامج نوعية، بالإضافة إلى تقديم الدعم التكنولوجي لمدارس الدمج التعليمي، ومدارس التعليم المجتمعي.

كما ينص البروتوكول على تقديم الدعم التكنولوجي لعدد 1.3 ألف مدرسة من مدارس الدمج، و300 مدرسة من مدارس التعليم المجتمعي من خلال الإتاحة التكنولوجية للمقررات الدراسية للطلاب من ذوي الإعاقة داخل مدارس التربية الخاصة والدمج، باستخدام التكنولوجيا المساعدة.

ويتضمن البروتوكول تنمية قدرات معلمي الدمج والتربية الخاصة، من خلال إعداد واعتماد حقيبة تدريب للمعلمين لتأهيلهم لتطبيق مدخل العلوم والتكنولوجيا (STEM)، وإعداد واعتماد حقيبة تدريبية لتطوير قدرات المعلمين تكنولوجيًّا، لاستخدام وتطبيق أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فضلًا عن إعداد واعتماد عدد 5 حقائب تدريبية متخصصة.

كما ينص البروتوكول على دعم وبناء قدرات المعلمين، من خلال تدريب عدد 100 ألف من العاملين بمدارس التربية الخاصة، والتربية الفكرية، ومدارس الدمج، ومدارس التعليم المجتمعي، وأقسام وإدارات الموهوبين والتعلم الذكي.

وتتويجًا لجهود الدولة في الدمج التعليمي لذوي الهمم، تمت إقامة **"الملتقى العربي الأول لمدارس التربية الخاصة والدمج"** في شرم الشيخ برعاية وحضور السيد رئيس الجمهورية، في الفترة من 1 حتى 4 أكتوبر 2018، بمشاركة 5 دول عربية هي (السعودية - البحرين - الإمارات - الكويت - الأردن)، ويُعدُّ ذلك أول مرة في تاريخ وزارة التربية والتعليم المصرية.

ونظمت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني الملتقى، بالتنسيق مع عدد من الوزارات والهيئات ومؤسسات المجتمع المدني؛ للإعلان عن فعاليات أنشطة مدارس الدمج ومدارس التربية الخاصة. ويهدف الملتقى إلى تحقيق عدة أهداف، يتمثل أبرزها في:

- إبراز مواهب الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بمدارس مصر والدول العربية، لدمج طلاب التربية الخاصة وتلبية احتياجاتهم لتنمية مواهبهم.
- عرض أفكارهم وقصص نجاحاتهم في المجالات المختلفة، وعرض أبطال الفعاليات العالمية والإقليمية من ذوي الاحتياجات الخاصة لإلهام الطلاب.

500 مليون جنيه

أعلن السيد رئيس الجمهورية عام 2018 تخصيصهم من صندوق (تحيا مصر)، ليكون تحت تصرف وزير التربية والتعليم والتعليم الفني لخدمة مشروع الوزارة لذوي الاحتياجات الخاصة.

توظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية

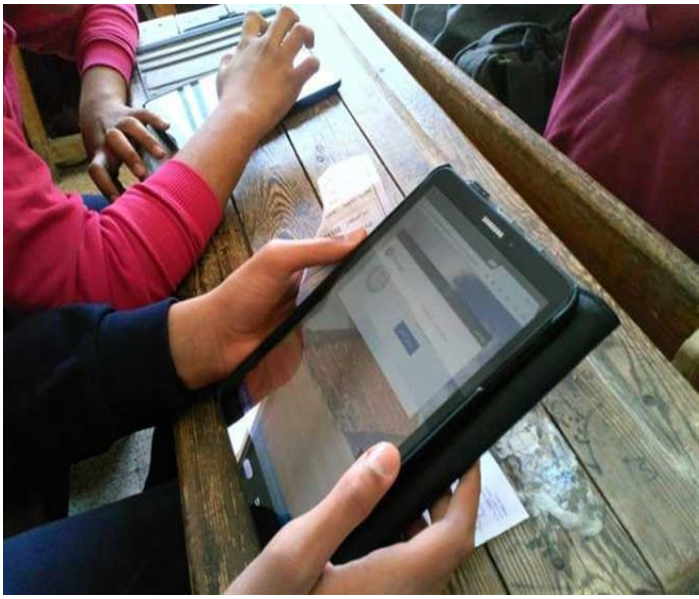

بناء مصر الرقمية... انطلاقًا من هذه الرؤية، أصبحت التكنولوجيا القاسم المشترك لتطوير العملية التعليمية في مصر، خاصة في ظل وجود نحو 20 مليون طالب ما بين تعليم ابتدائي وإعدادي وثانوي، وتماشيًا مع توجه الدولة نحو الرقمنة؛ فقد كثفت جهودها في تنفيذ العديد من المشروعات التكنولوجية والتي تهدف إلى النهوض بالمنظومة التعليمية، وتأهيل الطالب المصري وثقل قدراته ومهارته العلمية والثقافية والفنية ليكون قادرًا على مواكبة متطلبات العصر الحديث.

في هذا السياق، أطلقت الدولة **مبادرة "نحو مجتمع مصري يتعلم ويفكر ويبتكر"**، في نهاية عام 2014 بهدف توجيه أولويات الدولة نحو بناء الإنسان المصري، وتم تنفيذها على ثلاث مراحل، قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، كما تم في إطارها تنفيذ العديد من المشروعات وأعمال التطوير لمنظومة البحث العلمي.

وكان من أهم ثمار هذه المبادرة إطلاق منصة **"بنك المعرفة المصري"** عام 2015، والذي بدأ العمل به مطلع عام 2016، باعتباره خطوة نحو بناء المجتمع الحديث عن طريق إتاحة العلوم والمعارف الإنسانية بشكلٍ ميسر لكل مواطن.

وبالتوازي مع إطلاق بنك المعرفة عملت الدولة على إعادة النظر في منظومة التعليم التقليدية لرفع مستوى مصر في التصنيفات العالمية، والعمل على بناء نظام تعليم عصري لاستبدال النظام القديم، ومن هنا **انطلقت "منظومة التعليم الجديدة 2.0" (Education 2.0) التي بدأت بمرحلة رياض الأطفال والصف الأول الابتدائي،** في سبتمبر 2018، مع الاعتماد على التحوّل الرقمي والبنية التكنولوجية في منظومة التعليم، باعتبارهما عاملين مهمين لاستمرار العملية التعليمية.

وقد شمل النظام الجديد بناء مناهج جديدة تختلف اختلافًا كبيرًا عن المناهج في النظام القديم، تعتمد على الرقمنة، وقد تم وضعها وفق رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030، بالإضافة إلى اختلاف طرق التدريس على مستوى المدارس بجميع محافظات مصر والبالغ عددها 55 ألف مدرسة. ويتضمن نظام التعليم الجديد الآتي:

- استكمال تنفيذ الكتاب الإلكتروني التفاعلي لجميع المواد الدراسية بجميع المراحل التعليمية.
- مراجعة وتعديل المواد التعليمية الرقمية (Dlos) المقدمة من عدد من الشركات: "بريتانيكا" (Britannica) البريطانية، "يوريكا" (Eureka)، و"لونجمان" (Longman)، و"نهضة مصر"، وغيرها، في مواد: (الرياضيات - العلوم - اللغة العربية - الدراسات الاجتماعية - الفلسفة - التاريخ - الجغرافيا) للصفوف من الروضة وحتى الصف الثالث الثانوي.

- إعداد التدريبات والاختبارات التفاعلية من الصف الرابع الابتدائي حتى الصف الثاني الثانوي.

وفى المرحلة الثانوية **قامت الدولة بتسليم كل طالب بالصف الأول الثانوي جهاز تابلت** مزود بتكنولوجيا الجيل الرابع (4G)، مع ربط المناهج ببنك المعرفة، بالإضافة إلى تطبيق منظومة الامتحانات الإلكترونية وبنظام "الكتاب المفتوح" (open book) وإلغاء نظام "البوكليت" والاستخدام الإلكتروني للتصحيح والاختبار؛ حيث يعتمد النظام الجديد على تحويل الطالب من التعليم إلى التعلم وممارسة النشاط والفهم في النظام الجديد.

ولتطبيق هذا النظام تعاقدت الوزارة على شراء 700 ألف تابلت لتوزيعه على طلاب الصف الأول الثانوي عام 2017، كما تعاقدت الوزارة خلال عام 2018 على شراء 700 ألف جهاز لتوزيعه على الدفعة الجديدة لطلاب الصف الأول الثانوي، كما تم التعاقد خلال عام 2019 على شراء 770 ألف جهاز جديد تم استلامها خلال عام 2020 وتوزيعها على دفعة الصف الأول الثانوي 2021/2020 ليصل عدد أجهزة التابلت التي تم التعاقد عليها أكثر من مليوني جهاز، كما انتهت الدولة من توصيل شبكات الإنترنت فائق السرعة "فايبر" في 2530 مدرسة.

ونجحت الدولة خلال السنوات الماضية في تقديم خدماتها لأكثر من 22 مليون طالب على مستوى الجمهورية، من إنشاء مدارس وفصول جديدة، وفصول ذكية لتقليل الكثافات داخل الفصول وتدريب المعلمين على النظام الجديد وشراء أجهزة التابلت وتوزيعها على طلاب المرحلة الثانوية.

في السياق ذاته، عملت الدولة على **توطين صناعة التابلت في مصر لخدمة العملية التعليمية؛** حيث تفاوضت مع إحدى الشركات العالمية الكبرى لتصنيع "التابلت" في مصر، وتم التوافق على أن تتولى الشركة إنشاء مصنع بمصر باستثمارات تُقدَّر بنحو 30 مليون دولار، الأمر الذي يُتيح فرص عمل وتدريب للمصريين، كما تم الاتفاق بشأن المكون المحلي في التصنيع ونسبته.

في السياق ذاته، تم الاتفاق مع الشركة على إنشاء مصنع به خط إنتاج بطاقة تصل إلى مليون جهاز سنويًّا، وسيتم تنظيم دورات تدريبية سنويًا، مع زيادة أعداد المتدربين المصريين بمصانع الشركة في الخارج، بالإضافة إلى ذلك ستتم إتاحة المناهج التعليمية في علم تصنيع التابلت من خلال الشركة.

كما أكدت الشركة أن لديها مراكز صيانة في كل المحافظات، وأنها ستكون قادرة على تقديم الخدمة على أعلى مستوى.

اتصالًا، ففي ظل جائحة "كوفيد-19" والتي أثرت على منظومة التعليم في مصر والعالم، حيث أدت إلى اللجوء إلى **التعليم عن بُعد،** عملت الدولة على تأهيل البنية التحتية حتى تستوعب ذلك التحوّل الكبير في المنظومة التعليمية.

في هذا السياق، اتخذت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني مجموعة من الإجراءات لتفعيل منظومة التعليم عن بُعد خلال فترة تعليق الدراسة، ومنها:

- تجهيز أجهزة التابلت الخاصة بطلاب الصفين الأول والثاني الثانوي للدخول على منصات التعليم من جميع وسائل الربط (شريحة البيانات، أو شبكة الـ wifi المنزلي).

- إتاحة التعلم عن بُعد لطلاب التعليم الفني من خلال القنوات التعليمية التليفزيونية (قناة مصر التعليمية - نايل سات) وقناة التعليم الفني على يوتيوب.
- إتاحة جميع المواد الدراسية والتعليمية المصوَّرة لسنوات النقل بمدارس التعليم الفني (أونلاين) على منتديات قطاع التعليم الفني.
- إتاحة موقع إلكتروني للتواصل بين طلاب مدارس التكنولوجيا التطبيقية والمعلمين خلال فترة تعليق الدراسة.
- توفير مكتبة إلكترونية بجانب بنك المعرفة المصري يمكن للطلاب الدخول إليها باستخدام الهواتف الخلوية أو الحاسب الآلي، وتضم جميع المناهج الدراسية لجميع المراحل التعليمية بداية من رياض الأطفال وحتى المرحلة الثانوية باللغتين العربية والإنجليزية، وتضم هذه المكتبة محتوى علميًّا رقميًّا هائلًا ووسائط متعددة تضم فيديوهات وصورًا وأفلامًا وثائقية لشرح الدروس.
- إصدار مجموعة من القرارات والضوابط لتحديد أسلوب تقييم الطلاب في جميع المراحل التعليمية، وتنظيم عملية إعداد الامتحانات الإلكترونية لطلاب الصفين الأول والثاني الثانوي، فضلًا عن اتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لتأمين لجان امتحانات الثانوية العامة والحفاظ على صحة الطلاب.

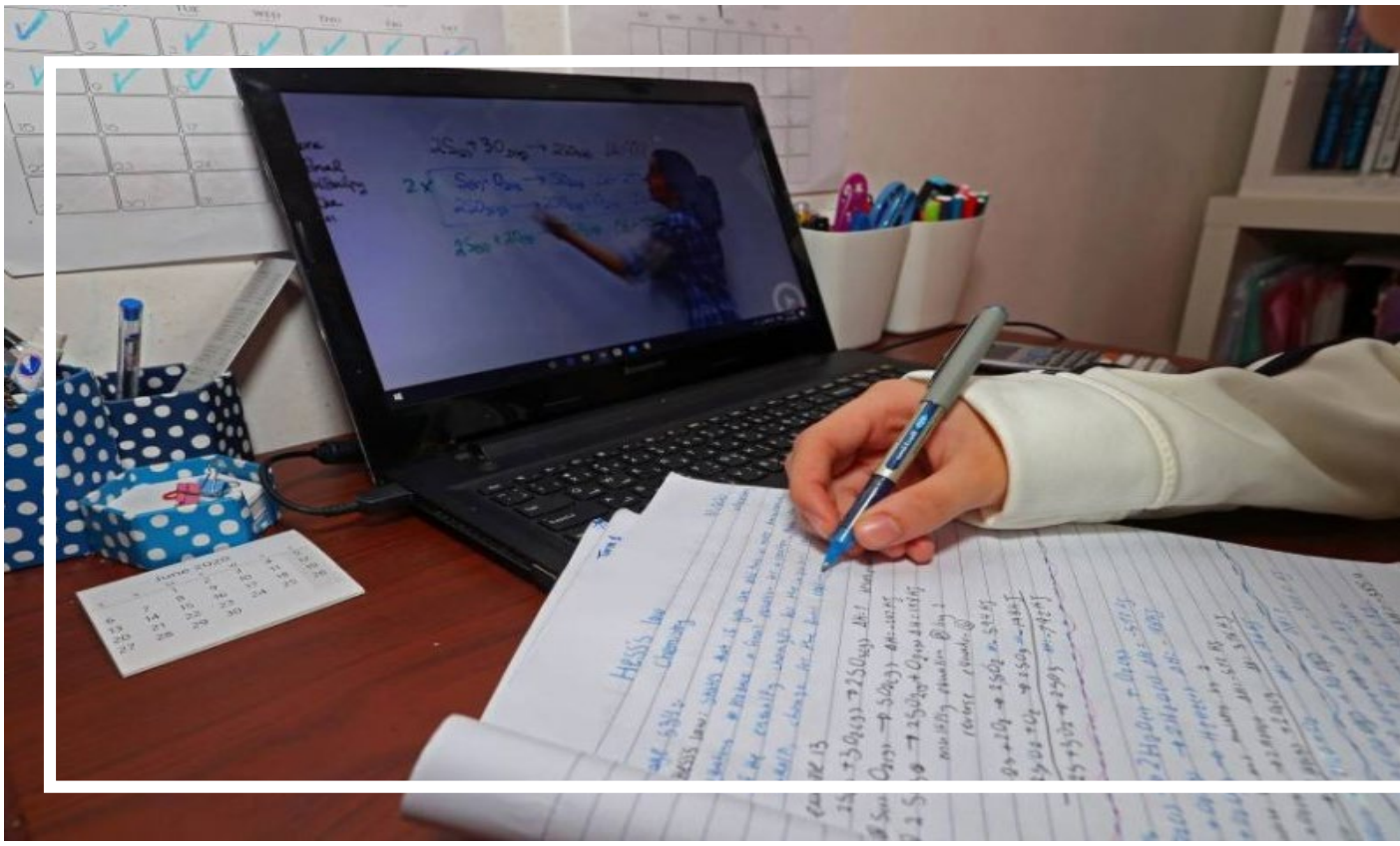

بالفعل، أسهمت هذه الإجراءات في تحسين أداء قطاع التعليم في مصر في مواجهة الجائحة ليعكس مستوى مقبولًا وملائمًا من الجاهزية للتعامل مع الأزمة، خاصة فيما يتعلق بإمكانية تطبيق أنماط التعليم عن بُعد في المدارس ومؤسسات التعليم العالي.

وساعد في ذلك أيضًا، امتلاك مصر **منصة تعليم وفصولًا افتراضية تضم جميع مدارس الجمهورية**، ومسجلًا عليها 13.5 مليون طالب و1.3 مليون معلم، إلى جانب مليون ولي أمر، حيث تُستخدم هذه المنصة للتواصل الاجتماعي والعلمي، كما يتم من خلالها تسلم المشروعات البحثية.

في السياق ذاته، تمتلك الدولة إمكانية إجراء "بث مباشر" لجميع الدروس المتعلقة بمناهج الصفوف من الصف الثالث الإعدادي حتى الثالث الثانوي، إلى جانب إجراء امتحانات إلكترونية وصل عددها إلى نحو 10.4 ملايين امتحان لطلاب الصفين الأول والثاني الثانوي، والذين قُدر عددهم بنحو 1.1 ملايين طالب، فضلًا عن وجود منصة مراجعات إلكترونية لطلاب الصف الثالث الثانوي، وكذا **إتاحة نُظم إدارة التعلم (Learning management system, LMS)** للطلاب من الصف الأول الثانوي حتى الصف الثالث الثانوي.

وجدير بالذكر أن هذا النظام بمثابة بيئة رقمية لإدارة مختلف جوانب العملية التعليمية؛ حيث يمكن من خلاله توفير المحتوى اللازم للطالب في أي وقت والتعامل معه بشكل سهل وبسيط، ويكون متاحًا به أداة لمتابعة تطور الطالب (مقارنة الإنجاز الذي حققه بما هو مطلوب منه)، والتواصل بين الطالب والمدرس، وتوفير مصادر تعليمية مختلفة محدثة أولًا بأول.

بناءً على هذا، فقد تمثلت السِّمة الغالبة في استراتيجية الإصلاح والتطوير التي وضعتها الدولة المصرية في قطاع التربية والتعليم والتعليم الفني، في التوسع في التعليم الرقمي والبنية التحتية التكنولوجية. وقلص هذ التوسع من التداعيات المترتبة على إغلاق المدارس، كما عزز من قدرة الحكومة على التصدي لجائحة "كوفيد-19".

والجدير بالذكر أيضًا أن وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني كانت قد بدأت، قبل جائحة "كوفيد-19"، في عقد امتحانات الصفين الأول والثاني الثانوي (في سن 16 - 17 سنة) باستخدام الكمبيوتر اللوحي (التابلت). وأدى هذا التوسع في المحتوى الرقمي إلى إعداد المنظومة التعليمية على نحو أفضل حتى أصبحت جاهزة مع إعادة فتح المدارس في 17 أكتوبر 2020.

وقد أتاحت جائحة "كوفيد-19" الفرصة لتسريع وتيرة بعض الإصلاحات؛ حيث أرست استراتيجيات التعافي من هذه الأزمة الأساس للتحسينات طويلة الأجل في عمليات التقييم، والمناهج التربوية، والتكنولوجيا، والتمويل، ومشاركة أولياء الأمور في العملية التعليمية. تشير الأدلة والشواهد المتواترة في هذا السياق، إلى إشادة الطلاب وأولياء الأمور بمزايا التكنولوجيا المتاحة لهم، ويشمل ذلك، على سبيل المثال:

- **الاتصال بشبكة الإنترنت؛** حيث تم ربط 2500 مدرسة حكومية بشبكة الإنترنت من خلال تقنية الألياف البصرية (الفايبر).
- **البنية التحتية الرقمية؛** والتي تمثلت في سبورات ذكية، وأجهزة تابلت لمعلمي المدارس الثانوية وطلابها.

- **اختبارات الطلاب؛** من خلال استخدام الكمبيوتر في الاختبارات بما يتيح وضع أكثر من نسخة للامتحان الواحد.

وفي هذا السياق، لا يمكن التغاضي عن أن عودة المدارس إلى طبيعتها في العام الدراسي 2021/2020 حمل في طياته المزيد من التغييرات التي لمسها أولياء الأمور، أبرزها:

- **التعلم الهجين:** أسلوب يجمع بين التعلم في الفصول الدراسية مع تواجد الطالب فعليًّا في الفصل والتعلم عن بُعد من المنزل (لضمان التباعد الاجتماعي).
- **إتاحة وسائل التعلم الرقمية واستخدام التابلت وشاشات العرض:** وتوفير هذه الوسائل للصفوف من الرابع الابتدائي حتى الثالث الثانوي مع الوضع في الاعتبار تصميم هذه الوسائل على نحو يراعي الطلاب الذين تتوافر لهم أجهزة رقمية وشبكة إنترنت وهؤلاء الذين لا يتوافر لهم أي من ذلك على حد سواء.
- **إيجاد منصة رقمية جديدة للتطوير المهني:** بغرض تدريب المعلمين وإجازتهم.
- **نظام امتحانات جديد:** باستخدام الكمبيوتر للتخرج في المدرسة يراعي المهارات المطلوبة في القرن الحادي والعشرين.

1.7 مليون طالب

إجمالي عدد الطلاب المستلمين للتابلت بعموم محافظات الجمهورية حتى عام 2021/2020.

7 سنوات من الإنجازات

التنمية البشرية

قطاع التعليم الأساسي والفني

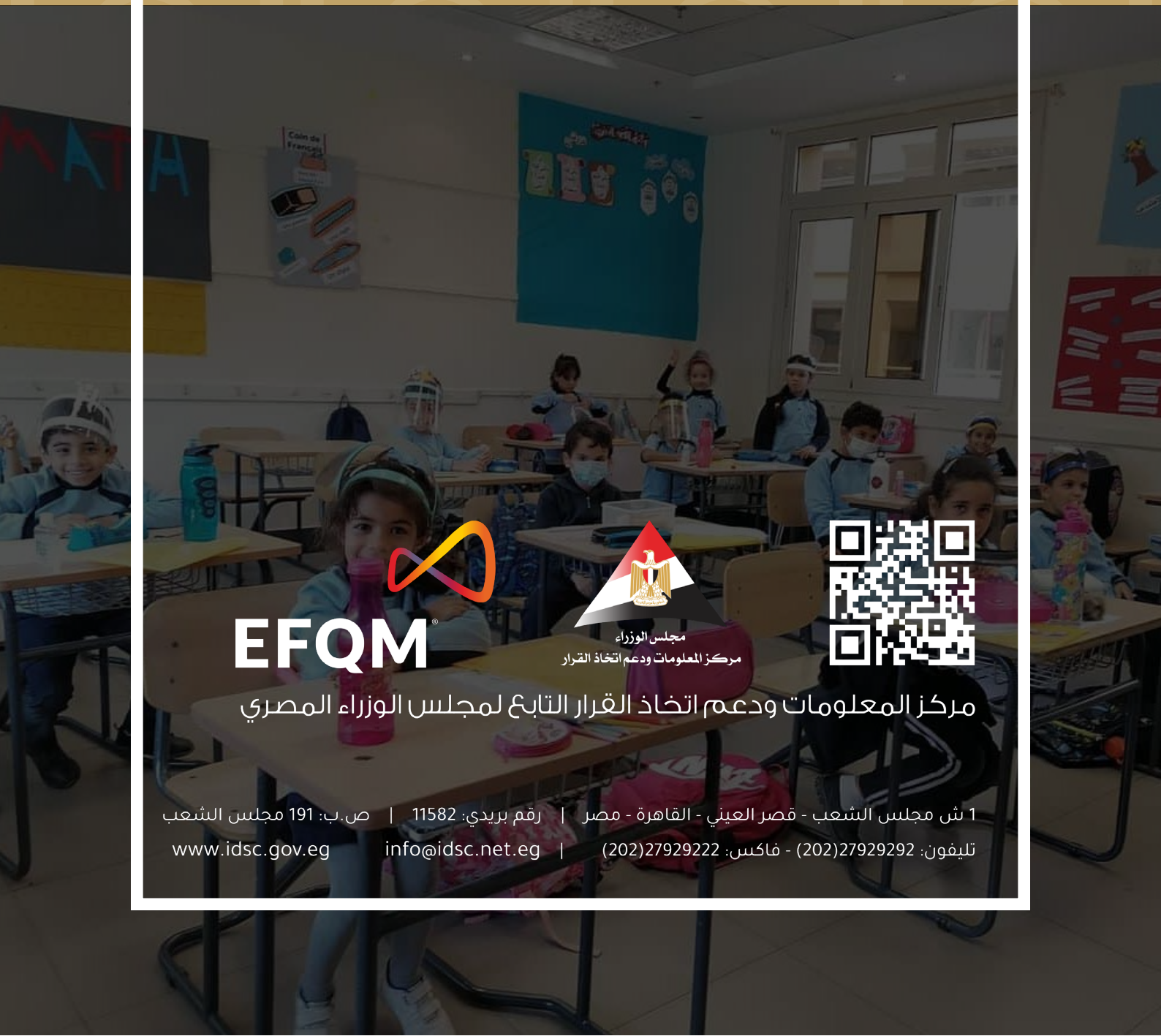

EFQM

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

1 ش مجلس الشعب - قصر العيني - القاهرة - مصر | رقم بريدي: 11582 | ص.ب: 191 مجلس الشعب
تليفون: 27929292(202) - فاكس: 27929222(202) | info@idsc.net.eg www.idsc.gov.eg